الهجرة غير النظامية
عبر الحدود الدولية السعودية

د . عبد الرزاق بن سليمان أبو داود*

مقـــدمـــة :

تشكل الهجرة غير النظامية عبر حدود المملكة العربية السعودية ظاهرة مميزة ، تقوم بدور مهم فى التأثير على حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد على نحو سلبى . وقد نمت هذه الظاهرة على نحو واضح خلال العقدين الماضيين . وقد تلقت المملكة العربية السعودية سيلًا من هذا النمط من الهجرة من عدد من البلدان النامية ، فقدمت أعداد هائلة بحثًا عن العمل تحت غطاء أداء فريضة الحج أو العمرة أو الزيارة ، أو قَدِمت بطريق التسلل عبر حدود البلاد . ومن المعتقد أن هذا التدفق هو نتيجة متوقعة - نسبيا - نتيجة لحركة التنمية السعودية الشاملة ، والنقص فى الأيدى العاملة السعودية فى كثير من المجالات ، وخصوصا عند انطلاق خطط التنمية فى البلاد فى بداية التسعينيات الهجرية ، وكذلك تدهور الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى مواطن هؤلاء المهاجرين غير النظاميين .

---

* قسم الجغرافيا - جامعة الملك عبد العزيز .

تكمن أهمية هذه الدراسة فى تعرف الأسباب والدوافع المؤدية إلى هذا التدفق البشرى غير النظامى إلى المملكة العربية السعودية بمختلف أشكاله. خصوصا أن هذه الظاهرة ذات تأثير محتمل على التجانس الثقافى والاجتماعى لسكان المملكة، الذى يمثل أحد مقوماتها الأساسية، كما يعد أمرا بالغ الأهمية فى قوتها واستمرارها وتطورها، فإن تماسك سكان أى دولة وتجانسهم له تقدير راسخ فى المحصلة النهائية لأمنها الوطنى.

تهدف هذه الدراسة إلى تعرّف العلاقة بين حجم الهجرة غير النظامية عبر الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية ومداها وطبيعتها، وذلك من خلال تناول المعلومات المتوفرة عن ظاهرة المتسللين عبر الحدود، وتحليل هذه المعلومات، وكذلك المعلومات المتوفرة عن المتخلفين عن العودة إلى بلدانهم، وبيان عدد من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والديموغرافية فى دول المصدر، كما تشير بعض الدراسات التى سنتطرق إليها، بالإضافة إلى تعرّف طبيعة الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية وعلاقتها بهذه الظاهرة.

وقد قامت سياسة المملكة العربية السعودية فى هذا المجال على محورين رئيسين:

(أولا): مكافحة التسلل عبر الحدود بكل الوسائل والأشكال.

(ثانيا): معالجة ظاهرة التخلف، تدريجيًا، بحسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلاد. ومنذ بداية التسعينيات الميلادية اتجهت سياسات الحكومة السعودية، فى هذا الإطار، إلى التشدد فيما يخص ظاهرة المتخلفين والمتسللين، فاتخذت إجراءات صارمة وصلت إلى حد الاعتقال والسجن

والغرامة والترحيل. وتستهل هذه الدراسة بالبحث فى الإطار النظرى لظاهرة الهجرة غير النظامية وأشكالها ودوافعها، وعلاقتها بمفهوم الدولة والحدود الدولية، وما تمثله من خصائص ومعطيات. كما تناقش بقية أجزاء الدراسة أبعاد الهجرة غير النظامية إلى المملكة وتحللها هى ودوافعها وآثارها، والسياسات الحكومية فى هذا المجال. ويشتمل الجزء الأخير من هذه الدراسة على تحليل للعلاقة الارتباطية بين حجم الهجرة غير النظامية (أعداد المتسللين) إلى المملكة العربية السعودية، وعدد من المتغيرات الجغرافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى دول المصدر. وتتمحور الدراسة أخيرا حول نموذج عملى تحليلى لتعرّف هذه العلاقة المفترضة.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
مكتب الدول للمنظمات العربية

الدولة : الحدود والهجرة

تعد الهجرة الدولية من الظاهرات التى تخضع بصورة متزايدة لتنظيم الدول بموجب القوانين والأنظمة والإجراءات التى تصدرها للتحكم فى حجمها واتجاهاتها (الخريجى والجوهرى ، ١٤٠٦: ١٧٧) . ولا يمكن اعتبار الهجرة غير النظامية (غير المشروعة – أو السرية) ظاهرة حديثة . كذلك ينبغى عدم النظر إليها على أنها انحراف عابر فى أنماط الهجرة الدولية عبر حدود الكيانات السياسية ، كما تحاول بعض الاتجاهات والدراسات تصويرها .

وإذا كانت الهجرة عبر الحدود الدولية ، فى منظورها العام ، شكلت خطوة ، أو اتجاها مهمًا ، فى تصور بعض الأوساط المهتمة بحقوق الإنسان فى بعض الدول المتقدمة حاليا ، لأسباب متباينة ، ليس هذا مجالها ؛ فإنها بالمقابل أصبحت عبئا على هذه الدول نفسها ، كما هو الحال فى فرنسا وإيطاليا وبريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة ، وغيرها من الدول النامية المزدهرة اقتصاديا . ويؤكد (زايد) أنه مع ظهور مراحل كساد اقتصادي يتجه النظام العالمي غالبا نحو تطوير آليات واستخدام إجراءات مضادة ، لطرد المهاجرين ومنعهم ووضع العوائق السياسية والقانونية أمامهم (زايد ، ١٩٩٤: ١٤٩) . كما أن بعض النظريات عن الهجرة الدولية تحاول التركيز بشكل خاص ، على خصائص البيئة الدولية وظروفها من جانب ، وعلى الحركة البشرية عبر الحدود الوطنية من جانب آخر ، بوصف ذلك شكلا من أشكال الصراع بين المركز ، ممثلا فى العالم المتقدم ، والأطراف ، ممثلة

فى الدول النامية (شاكر، ١٩٨٣: ٦٦).

والهجرة فى المنظور العام مسألة بشرية معقدة، يواجه فيها المهاجر - الهارب من الفقر أو الحرب أو الأوضاع السيئة - مواطنا يخاف على معيشته وكفايته وراحته وأمنه، وهى الأشياء التى بناها بكثير من الجهد والتضحيات خلال سنوات طويلة. المهاجر يحاول الهرب من حالات متردية قائمة فى موطنه، والمواطن لا يرغب فى خسارة مكتسباته لصالح الدخلاء. إنها حالة يلتقى فيها هاربان من حالتين متباينتين، فيصطدمان فى مواجهة اقتصادية وحضارية وثقافية متعددة الوجوه والملامح والأبعاد (عطا الله، ١٩٩٨).

وفى سبيل التعرف على أنماط الهجرة غير النظامية ودوافعها عموما، فإنه يجدر بنا مناقشة مفهوم الدولة الحديثة، وعلاقة هذا المفهوم بمفهوم الدولة القومية، وما تمثله الحدود السياسية للدولة الحديثة من مفاهيم واعتبارات.

١- الدولة:

تعد الدولة المجال الأرحب الذى تتمحور حوله كثير من الدراسات والمناقشات، كما أنها، فى الواقع، حجر الزاوية فى النظام السياسى العالمى المعاصر. والدولة مفهوم قانونى يشير إلى مجموعة من الناس كبيرة متجانسة نسبيًا، تقيم فى إقليم له حدود واضحة، ومعترف بها فى أغلب الأحيان. كما أن الدولة تنتظم مسيرتها تحت إدارة مؤسسات سياسية، وحكومة قادرة على حفظ الأمن والنظام، وتوفير أفضل ما يمكن من أسباب الرفاهية والرخاء لسكانها. ويرى بعض المفكرين أن الدولة: تمثل تكثيفا لعلاقات القوة ضمن المجتمعات الإنسانية (Dunleavy and O'leary, 1987 : 6).

من الملاحظ أن الإقليم يمثل أهمية خاصة فيما يتعلق بالدولة بوصفها كيانا متميزا عن غيره، وهكذا فإن فكرة «الإقليمية»، أو الانتظام الاجتماعى داخل إقليم يتصف بالخصوصية لجماعة معينة، يمكن حسبانها قاعدة مهمة ومطلقة لهذه الجماعة. وهكذا فإن الإقليم «الإقليمية»، وتاليا لذلك إقليم الدولة القومية، أصبح رابطا قويًا بين المجتمعات أو الجماعات المختلفة (Paddisan, 1983: 15). وقد تأكدت قيمة ما يمثله الإقليم (إقليم الدولة بحدوده السياسية) على أساس أنه يمثل فى نظر سكانه ثلاثة احتياجات أساسية؛ ممثلة فى: (١) الشخصية المميزة؛ (٢) الأمن؛ (٣) الحافز. ويلاحظ أن الحاجتين الأوليين (الشخصية والأمن) على وجه الخصوص، عادة ما تكونان ضمن ما توفره الدولة بما هى كيان سياسى لسكانها بصفة عامة. (Jones and Eyles, 1977). والدولة، بما هى ظاهرة من ظواهر الاجتماع الطبيعى، كالعشيرة والقبيلة، ارتكزت على السكنى المستمرة لشعب فى موطن معين، مما استوجب ضمانا للأمن تمثل بالضرورة فى قيام الدولة. والدولة الطبيعية تخدم المجتمع بقدر ما يخدم المجتمع الفرد العاقل. فالدولة تنظم التعاون، وتمهد سبل السعى والكسب للعيش والعمل. إن المطلب الأساسى من الدولة هو الحفاظ على الأمن فى الداخل والسلم مع الخارج، أى ردع العنف والإرهاب المتنامى واللامعقول (العروى، ١٩٩٨: ١٤، ٦٠، ٧٤).

من جهة أخرى، فإن هناك من يرى الدولة بوصفها حالة توفيقية بين اتجاهات ثنائية متباينة، لأن إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتى لمجموعة ثقافية مميزة، أمر غير ممكن (وغير مرغوب أيضا) فى بعض الحالات (حالة الفلسطينيين على سبيل المثال) (Cohen, 1983: 25). وبالمقابل فإن الدولة القومية - بما هى

ظاهرة تسود العالم حاليا - هى أمة تحتل إقليما - مثلها مثل أية منشأة أو مؤسسة - ولكن هذه القومية (الآن) تدعى دائما الارتباط بهذا الإقليم الجغرافى الخاص بها ، وتتشبث بالدفاع عنه وإبعاد الآخرين . (Anderson, 1986: 117) .

ويعتقد أن الخريطة السياسية للعالم المعاصر هى نتيجة ، شبه مؤكدة بشكل عام ، للاتجاهات والسياسات القومية . ولكن بعض الدراسات تشير إلى أن العلاقة بين خريطة العالم السياسية المعاصرة والجماعات العرقية المختلفة تبدو ضعيفة إلى حد كبير . فقد اتضح من خلال هذه الدراسات أن معظم الدول القومية ، الموجودة حاليا ، تحمل ضمن نسيجها الداخلى درجات متفاوتة من التباين والتمايز السكانى (ثقافيا) ، مما يجعل تصنيفها بوصفها دولا قومية أمرا مشكوكا فيه (Taylor, 1989: 188) . ويمكن إرجاع أصول الدول القومية الحديثة إلى عدد من العوامل الاجتماعية والأمنية والقومية ، كالفوائد الناتجة عن وجود سلطة مركزية ، والتنافس على الموارد الطبيعية . ويرى ابن خلدون أن الدولة منظمة سياسية ، ونتيجة ملحة لتلبية حاجات الإنسان فى طلب المنفعة والعمل (الديب ، ١٩٩٥: ١٣٠) .

ويؤكد (بوهننج) (Bohning, 1984) ، أن النمط العالمى للدول ، فى معظم بقاع الأرض ، يمكن تتبع أصوله بالنظر فى آثار الثورة الصناعية فيما يتعلق بالعالم المتطور ، أو الاستعمار فيما يتعلق بمناطق العالم النامية . أى أن معظم الدول الحالية هى ثمرة الثورة الصناعية ، أو السياسات الاستعمارية . لكن هناك مؤشرات تدحض مثل هذه الاستنتاجات ، خصوصا فى بعض الدول الإسلامية كالمملكة العربية السعودية ، أو فى دول أخرى مثل اليابان أو الصين .

وهكذا ، فإنه يمكن ملاحظة اختلافات الباحثين حول الجذور الحقيقية للدولة القومية التى تسيدت النظام السياسى العالمى ، وسيطرت على خريطته السياسية . فكثير من الباحثين ينظر إلى الدولة القومية على أنها نتاج الصراع على الموارد ، ومحاولة تأمين الأمن والنظام للجماعات العرقية ذات الخصائص الثقافية المميزة عن غيرها ، فى حين أن هناك من يرى أن الدولة القومية هى محصلة للثورة الصناعية ، التى بلورت هذه الظاهرة الجغرافية السياسية ، والتى أسهمت ، هى كذلك ، فى إضفاء كثير من القوة والتميز على مسيرة هذه الثورة وتطورها فى أوربا والعالم الجديد على وجه الخصوص . كما أن نهاية الاستعمار فى كثير من مناطق العالم الأخرى ، كانت إيذانا ببدء تبلور القوميات فى هذه المناطق ، وظهور الاتجاهات القومية والوطنية ، وسيطرتها فيما بعد على مناطق كانت تحت الاستعمار الأوربى قرونا طويلة .

مهما تباينت الأسباب والدوافع خلف ظاهرة الدولة القومية ، فإن هذه الظاهرة الحديثة نسبيًا فى النظام السياسى العالمى ، كانت منعطفا مهمًا فى تأكيد القوميات والاستقلال الوطنى ، وسعى معظم الدول الحديثة للحفاظ على مصالحها ومصالح سكانه الوطنيين . فالدولة الحديثة (**الدولة القومية**) ، نظام سياسى مستقل ضمن إقليم محدد ، وحماية ورعاية مواطنيها هو هدفها الأساسى . ومن ثم فإن عضوية الفرد فى هذه الدولة ، بوصفه مواطنا فيها ، يعد أمرا أساسيًا فى تمسكه بدولته ، وانتمائه إلى أرضه ، وتطلعه إليها لحمايته ورعاية مصالحه ، فهذا الانتماء ، وهذه المواطنة (**ضمن الدولة الحديثة**) توفران للإنسان حق الإقامة فى إقليم دولته ، ومشاركته فى صياغة المصالح الجماعية لسكانها وحماية تلك المصالح . ومن جهة أخرى ، فإن الشرعية التى اكتسبتها الدولة

القومية الحديثة، أعطتها الحق القانونى والشرعى لممارسة سلطاتها داخليًا وخارجيًا، لرعاية مصالحها ومصالح سكانها أولا، بغض النظر (**فى بعض الأحوال**) عما إذا كانت مثل هذه السياسات مرغوبة أو تتناسب مع مصالح غير مكتسبة قانونا لجهات أو جماعات أو دول أخرى.

وتعد سيادة الدولة الحديثة ضمن أهم مقومات وجودها التى لا تكتمل بدونها. فالسيادة، كما يتفق معظم الباحثين، ضمن أهم ما يميز الدولة عن غيرها من الأنماط أو المؤسسات السياسية الأخرى، على الرغم من عدم توافر إجماع فكرى أو قانونى على المعنى الدقيق لسيادة الدول، نظرا لتشابك المصالح، وتباين أسباب القوة والنفوذ. والسيادة فى أغلب التعريفات تشير إلى أن الدولة تملك قوة فوق سكان إقليمها، وهى قوة غير مقيدة بأية قوانين أو أنظمة أو تشريعات صادرة من خارج إقليمها، أى أنها تملك استقلالا كاملا عن أى سيطرة أو تأثير خارجى. ومع ذلك، فإنه يجب ملاحظة بعض الحالات التى تتنازل فيها بعض الدول عن جزء من سيادتها، فى سبيل تحقيق بعض من المصالح الوطنية العليا؛ وهو الأمر الذى قيد مفهوم سيادة الدولة إلى حد ما. كما أن هناك من يرى أن بعض الدول تستخدم قدرا كبيرا من القوة لفرض سيادتها واستقلالها وإظهارهما، فى حين أن دولا أخرى تلجأ إلى استخدام قدر مناسب من القوة، وأساليب ملائمة من الحكمة والتعاون لتحقيق الهدف نفسه. وبطبيعة الحال فإن انتظام الخريطة السياسية العالمية الحديثة هو نتيجة طبيعية لمفهوم الدولة القومية، وما يحمله هذا المفهوم من صفات قانونية وجغرافية وسياسية.

وقد ظهرت فى السنوات الأخيرة دعوات تؤكد أن الدولة القومية الحديثة

أصبحت إما صغيرة جدا ، أو كبيرة جدا ، بحيث إنها لم تعد تمثل مجتمعات متكاملة . وبتعبير آخر فإن الدولة القومية الحديثة لم تعد قادرة – لضخامة حجمها أو صغره – على تلبية الأهداف والمصالح الاجتماعية والاقتصادية لسكانها . (Agnew, 1995: 228)

وطبيعة الدولة الحديثة تظهرها كأنها غير متجانسة فيما يتعلق ببعض خصائصها الاجتماعية والاقتصادية ، بسبب اتساع الاتجاه نحو التخصص فى الأعمال التى يمارسها سكانها . فالبعض ينتج الغذاء ، وآخرون يقدمون الخدمات ، وفئة ثالثة تعمل فى الصناعات على اختلافها . وهكذا تبدو صورة سكان الدولة الحديثة فى هيئة غير متجانسة ، ولكنها فى الوقت نفسه تتصف بالتكامل وتأمين أدوار مختلفة لمعظم أفراد المجتمع . وفى الاتجاه الآخر ، فإن هذه الأدوار نفسها التى يقوم بها السكان فى الدولة الحديثة ، تدفع بآخرين ، وبالسلع والأموال والأفكار ، إلى عبور الحدود السياسية للدول أو محاولة عبورها سعيا نحو تحقيق المنفعة الذاتية والتبادلية أحيانا .

إن تبادل المنفعة ، وتحقيق المصالح الخاصة والعامة لسكان الدولة ، عادة ما يتم تنظيمه تحت إشراف الأجهزة الحكومية ومتابعتها ، سواء أكان ذلك فى إطار الإقليم الوطنى للدولة ، أم من خلال الاتصال والاحتكاك بالآخرين عبر الحدود فى كلا الاتجاهين . ومن المعتقد أن هذا الاتجاه أمر أساسى تقبل به معظم الدول الحديثة . ولكن الاعتراض على ذلك ينطلق ، غالبا ، من جهات ترى خلاف ذلك ، عندما تمارس الدول حقها المشروع فى التصدى للأعمال المضرة بمصالحها الوطنية ، مثل قيام بعض الدول المستهدفة بهذه المخاطر ، بانتهاج سياسات وقائية ،

كما أن سكان هذه الدولة يستشعرون مصالحهم الوطنية الإجمالية فى هذا الإطار، ومن ثم يظهرون قدرا من العزيمة والتأييد لدولتهم فى مواجهة ذلك. وعندما تتزايد محاولات الهجرة غير النظامية، أى التسلل عبر الحدود بأية طريقة كانت، فإن حكومات الدول الحديثة، ومواطنيها على حد سواء، يدركون أن ذلك التدفق، أو محاولة العبور غير النظامى عبر حدودهم، هو فى واقع الأمر منافسة لهم، وتعارض مع مصالحهم الوطنية. وربما تكون هذه المنافسة، غير المشروعة، ذات تأثير غير إيجابى فى سبيل سعى الدولة ومواطنيها لتحقيق مستوى أفضل من الرفاهية والتطور والتنمية. ويؤكد البعض على تمتع الدولة بحرية كبيرة فى تنظيم مركز الأجانب بها، مما يعد من مقتضيات السيادة الإقليمية، ولا يحد هذه الحرية إلا مجرد احترام مبادئ القانون الدولى (عشوش وباخشب، ١٩٩٠: ٤٦١).

فى معظم الحالات تقع الدولة الحديثة تحت ضغوط عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية معينة، فى محاولاتها معالجة عمليات الهجرة غير النظامية عبر حدودها. وتمارس هذه الضغوط عليها داخليا وخارجيا. ووجود المهاجرين غير النظاميين يشكل فى حد ذاته صورا من التأثير السلبى على مشاعر مواطنى الدول التى تعانى من مشكلة الهجرة غير النظامية وعلى هويتهم، على عكس الحال حينما يتعلق الأمر بهجرة اللاجئين المستضعفين فى بلدانهم، الذين يمكن بشكل أو آخر حسبانهم ضمن موجات الهجرة غير النظامية؛ ففى معظم الأحوال يتم التعامل مع مثل هذه الفئات على نحو يتفق مع المبادئ الإنسانية، كما أن مشاعر مواطنى الدول التى يلجأون إليها تتسم غالبا بشىء من التعاطف، والقبول المؤقت لوجودهم. ويؤكد (السالم وظاهر) أن استقرار الدولة السياسى يعتمد على عدم

استقرار الأيدى العاملة الأجنبية فيها بصورة أو أخرى (السالم وظاهر ، د.ت .: ٢١) .

إن فكرة الدولة الوطنية فى أساسها لا تسمح بالهجرة غير النظامية عبر حدودها إلا لأسباب إنسانية ، ومن ثم فإنه يجب على سكان كل دولة الإقامة فى مواطنهم ، بحكم طبيعة النظام العالمى السائد . أما فيما يتعلق بعلاقة الدولة القومية الحديثة بالأجانب ، فإنها تظل أمرا تحكمه الأنظمة والقوانين الخاصة بكل دولة ، وما تتفق عليه أو تقبله المجموعة الدولية . (Chaney, 1981: 51) .

الدولة إذن ، بما هى أهم ظاهرة سياسية معاصرة ، قامت أساسا لتوفير الأمن والحماية والرفاهية لسكانها ، وحفظ كيانهم ، وصيانة خصائصهم وقيمهم ووحدتهم ، وإبعاد الآفات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية عنهم .

٢- الحدود :

الحدود السياسية هى الإطار القانونى الذى تمارس فيه الدولة الحديثة سيادتها وسلطتها ، كما أنها السياج الذى يضم بين أطرافه كامل ترابها الوطنى ، وهى المجال المطلق الذى تطبق فيه جميع قوانينها وأنظمتها ، بدون تأثير أو تدخل خارجى . وعلى هذا الأساس فإن الحدود السياسية تعين أو تحدد الإقليم الوطنى للدولة الذى يحق لها قانونا أن تقيم عليه سلطاتها المطلقة التى خولها لها نظامها الأساسى . ويصف (**بريسكوت**) الحدود بأنها جزء من المظهر الطبيعى لسطح الأرض ، يبين المدى القانونى أو الفعلى للاستقلال السياسى للدولة (Prescott, 1978: 30) ، أى أنها تجسيد للتباين الإقليمى سياسيًا . فالحدود السياسية تمثل فواصل قانونية بين الدول ذات السيادة ، كما أن النظم والقوانين

الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية تختلف كثيرا على جانبى الحدود ، بحيث إنه لا يمكن لدولة أن تفرض أنظمتها أو قوانينها خارج خطوط حدودها ، أو أن تمارس أية أعمال أخرى فى المجال الأرضى أو المائى أو الجوى لدولة أخرى بدون اتفاق أو تصريح مسبق . وينطبق الوضع نفسه على المركبات والسفن والطائرات والأفراد ، بحيث يتعين الحصول على تصاريح أو تأشيرات معينة عند عبور خطوط الحدود الدولية . وقد تطلب هذا الوضع إنشاء نقاط المراقبة الحدودية والجمارك ومراكز الحجر الصحى والزراعى من معظم الدول الحديثة (عطوى ، ١٩٩٤: ٢٤١) .

يُرجع معظم الباحثين نشأة الحدود السياسية بين الدول إلى تزايد أعداد السكان ، والتطورات التكنولوجية ، وتقدم وسائل النقل والاتصالات ، وبداية الاستعمار الأوربى لمناطق العالم الأخرى ونهايته ، والصراع على الثروات الطبيعية ، وانتشار الحروب والصراعات (الديب ، ١٩٩٥: ٥١٢) .

من ناحية أخرى فإن الحدود السياسية بين الدول الحديثة لم تنشأ من فراغ ، وإنما أُنشئت لكى تؤدى وظائف محددة فى خدمة النمط السائد للوحدات السياسية فى العالم . فالوظيفة الأساسية للحدود السياسية ، كما أشرنا سابقا ، هى بيان المدى الإقليمى الذى تمارس ضمنه الدولة الحديثة سيادتها وسلطاتها . كما أن الحدود السياسية من ناحية أخرى تعد إطارا لحماية الدولة ومواطنيها من المخاطر الخارجية .

تتمثل بقية وظائف الحدود فى تنظيم التبادل التجارى وحماية الإنتاج الوطنى ، ومنع دخول الأمراض المعدية ، وتحصيل الضرائب والرسوم ، ومنع

تسرب السلع والمواد والأفراد والجماعات الخطرة على الأمن الوطنى فى المجالات كافة .

لقد أوضح كثير من الدراسات ، كما شدد القانون الدولى ، على حق الدول المستقلة فى ممارسة كامل سيادتها على كل إقليمها ؛ ومن ثم فإن الدولة تملك الحق والقدرة على تحديد ما ومن يسمح له بالعبور عبر حدودها ، بحسب ما تقتضيه مصالحها الوطنية . فالسماح بالوجود على التراب الوطنى للدولة ، بالنسبة للأجانب ، أو عملهم وإقامتهم ، بل مجرد منح بعضهم جنسية الدولة المعنية أو إلغائها ، مرتبط بالحق القانونى والنظامى الذى تملكه الدولة المستقلة . وهكذا فإن السيطرة على الحدود السياسية للدولة يعد سلوكا مقبولا ومعترفا به دوليًا وقانونيًا ، بصرف النظر عن كيفية ممارسته من هذه الدولة أو تلك . وممارسة هذه السيطرة لا تشمل فحسب إبعاد الأجانب أو المتسللين أو المهاجرين غير النظاميين ، أو وضع العوائق والعراقيل فى سبيلهم ، أو الحد من الحركة البشرية عبر الحدود ، بل تشمل استخدام كل السبل للحفاظ على المصالح العليا للدولة ومواطنيها ، ودرء الأخطار الخارجية المحدقة بها .

وعلى الرغم من أن هناك اتجاهات تنادى بضرورة التكامل والتعاون بين الدول ، ورفع الحواجز الحدودية أمام تدفق السلع والمواد والعمالة ، وغيرها ، على أساس الاتجاه نحو العولمة أو سيادة نمط (**حياتى**) واحد ، فإن كثيرا من الدول مازالت ، ولها الحق فى ذلك ، تسعى إلى الاحتفاظ بحقوقها فى رعاية مصالحها الوطنية ضمن حدود إقليمها ، والتعامل مع الهجرة غير النظامية إليها بما يتفق معها من أساليب وأنظمة ملائمة . وهناك من ينادى بضرورة إفساح المجال أمام الهجرة

الدولية، نظرا لضيق الموارد العالمية ومحدوديتها، فى ظل التزايد السكانى المتنامى. ومع ذلك فإن السؤال يظل معلقا حول كيفية تعامل الدول المستهدفة مع مثل هذا الاتجاه العولمى؟ كم، ومَن من الراغبين فى الهجرة يمكن السماح لهم بذلك؟ كيف يمكن تحديد ذلك؟ وما الثمن الذى سوف تدفعه الدولة المستهدفة ومواطنوها إذا قدر لهذا الاتجاه أن يسود؟! فى حقيقة الأمر، فإن العولمة تجسد نظاما عالميا جديدا مازال يمر فى طور التبلور والتكوين والحركة فى عالم اللاحدود (Borderless). وهو نظام يمكن وصفه بأنه ظاهرة تتداخل فيها السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع والسلوك، ومن ثم فإن الانتماء فى نظام العولمة هذا يتخطى الحدود السياسية للدول، إضافة إلى الاستخدام المكثف للمعلومات والمعرفة من خلال وسائل التكنولوجيا الحديثة.

العولمة بهذا المعنى تجعل كل أمر على مستوى عالمى، أى إمكان الانتقال به إلى عالم اللاحدود، بحيث يكون العالم كله إطارا للحركة والتعامل والتفاعل والتبادل فى مختلف المجالات، متجاوزا فى ذلك الحدود السياسية للدول. ومن الممكن أن تعنى العولمة من ثم، بالنسبة للدول الأقل تطورا، مزيدا من التحديث (مصطفى، ١٩٩٨: ٤٣). ومن المرجح أن العولمة قد تشكل واحدا من أكبر التحديات أمام النظام السياسى العالمى المعاصر، القائم أساسا على مفهوم الدولة القومية (كاظم، ١٩٩٨).

على أية حال، فإن الهجرة غير النظامية ذات نتائج مهمة بالنسبة للدول المستقلة، وهى التى تستطيع أن تحد منها فى ضوء أهدافها الوطنية، بحكم وضعها القانونى فى هذا الإطار. وقد اعتادت بعض الدول المستهدفة كالولايات

المتحدة وأستراليا وكندا، على سبيل المثال، أن ترسم سياسات انتقائية فى مجالات الهجرة بشكل عام (جلال الدين، ١٩٨٩: ٥٦). وفى هذا الإطار يقترح (**جروسمان**) أن تقرر الدول والحكومات المعنية بالمهاجرين غير الشرعيين المهن التى يمكن أن يعمل بها هؤلاء، ومن ثم تحدد الأعمال المتاحة للمواطنين، التى يمكن أن يحرموا منها فى حالة اتباع سياسات غير واضحة حيال هذه الهجرة غير الشرعية. (Grossman, 1984: 251).

الهجرة غير النظامية

تنقسم الهجرة (Migration) إلى قسمين رئيسيين؛ يشمل الأول انتقال الفرد من دولة إلى أخرى، والثانى يضم جميع تحركات السكان داخل الحدود السياسية لدولة أو إقليم ما. وتُعرف الهجرة من ناحية الدولة المصدرة لها بالمهاجرة (emigration)، والوفود (immigration) من وجهة نظر الدولة المستقبلة. وقد اصطلح على تسمية جميع الهجرات داخل حدود الدولة بالهجرة الداخلية (Internal migration) (سميث، ١٩٧١: ٥٠٠). والهجرة، بشكل عام، وبما تحمله من أبعاد، وعدم استقرار نفسى على الأقل، تؤدى عمليا إلى وجود أعداد كبيرة من الناس بلا جذور حقيقية تربطهم بالأرض الجديدة (شنايدر، ١٩٨٧: ٧٤). ويحدد الشرنوبى مجموعتين من دوافع الهجرة تتمثل فى: عوامل الطرد (Push Factors)، وعوامل الجذب (Pull Factors)، التى يمكن تلخيصها فى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (الشرنوبى، ١٩٧٨: ١٥٨).

إن حركة آلاف من الناس نادرا ما تحدث بصورة مفاجئة، أو هكذا على

نحو ظاهر. ولكن شيئا شبيها بذلك يحدث يوميا خلف المظاهر التى تبدو مستقرة نسبيا لعالمنا. إن أعدادا متزايدة من البشر تتحرك بهدوء غالبا، فى المطارات والموانئ ومحطات السكك الحديدية وحول الأسلاك الشائكة ومراكز المراقبة الحدودية، التى تعمل بوصفها موانع يصعب المرور قريبا منها بدون تصريح نظامى. وهكذا، فإن آلافا وآلافا من الناس هم فى طريقهم يوميا إلى مكان آخر. إنهم فى الغالب لا يسببون ضوضاء كثيرة، ولكنهم واقعيا، يسهمون فى تغير هذا العالم. إن الهجرة الإنسانية مصطلح غامض فى نظر البعض، ولكنه يمثل واحدا من أعظم التحديات والمغامرات فى القرن الذى يكاد أن ينتهى. (Parfit, 1998: 11).

الهجرة الخارجية للسكان، أو ما يطلق عليه الهجرة الدولية، التى ندرس جانبا منها يتعلق بالهجرة غير النظامية، هى انتقال الأفراد والجماعات من إقليم سياسى ذى سيادة إلى إقليم آخر له خصائصه السياسية. وبعبارة أخرى: هى عبور السكان للحدود السياسية للدول لتغيير مكان الإقامة لأغراض متباينة. والهجرة عبارة عن عملية اتخاذ قرار يتصل بمواقف وظروف هى فى مجملها احتمالات كامنة للحركة (Mchugh, 1984: 323). ويشير بعض الباحثين إلى الهجرة- بشكل عام- بوصفها عملية ميكانيكية معقدة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية. وتحركات الناس فى هذا الإطار محصلة لدوافع مختلفة، ولكن غالبيتهم يهاجرون لتحسين ظروف حياتهم (Larkin and Peters and Exline, 1980: 61) ويعتقد برويك وويب، أن الناس لكى يمارسوا حياتهم الطبيعية بشكل أفضل، فإنهم لا ينتقلون فى العادة إلى مناطق داخلية ضمن أقاليمهم السياسية، كما أن الفرص الأفضل ليست ذات طبيعة

اقتصادية دائما . فقد هاجر بعض الهنود المسلمون ، على سبيل المثال ، إلى لباكستان خوفا من السيطرة الهندوسية (Broek & Webb, 1978: 444- 5) . وهناك من يصور الهجرة الدولية فى مجملها على أنها رد فعل مباشر لنتائج الفقر والتبعية واللامساواة التى يتعرض لها الإنسان فى مجتمعه الأصلى (لونى ، ١٩٨٨: ٦) . وتشمل الهجرة الدولية كل التحركات السكانية التى تتم عبر الحدود السياسية بين الدول المتجاورة أو عبر القارات على حد سواء (الجوهرى ، ١٩٦٩: ٢٠٣) . كما أن الهجرة فى عمومها تلعب دورا مزدوجا فى حركة السكان العامة ، عن طريق نقلهم من إقليم إلى آخر ، ومن ثم فإنها تمثل عنصرا شديد الأهمية فى التحليلات الجغرافية بصفة عامة . (Larkin & et al., 1980: 41) والهجرة الدولية كما عرفتها الأمم المتحدة هى التدفق السكانى عبر الحدود من دولة إلى أخرى . وتقوم هذه الترابطات السياسية والاقتصادية والسياسية الدولية بدور مهم فى انتقال البشر بين البلدان النامية أو المتقدمة ، أو التى تمر بمراحل اقتصادية انتقالية . وللهجرة الدولية ، بعامة ، صلات قوية بهذه الترابطات ، التى تؤثر فى العمليات الإنمائية وتتأثر بها . إن أوجه الاختلال الاقتصادى بين الدول ، والفقر والتدهور البيئى المقترن بالعنف ، واختلال السلم والأمن الإقليميين والدوليين ، وانتهاك حقوق الإنسان ، وتباين الأنظمة القضائية بين الدول – تمثل فى مجملها عوامل مؤثرة فى الهجرة الدولية ، والهجرة غير النظامية بخاصة . وتتزايد موجات الهجرة الدولية باستمرار من الدول الفقيرة والنامية فى اتجاه الدول الغنية والمتقدمة . وقدرت الأمم المتحدة عدد المهاجرين الدوليين فى عام ١٩٩٤ بما يتجاوز (١٢٥) مليون نسمة ، نصفهم من العالم النامى تقريبا . وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن الهجرة الدولية لها تأثيرات

إيجابية وسلبية على حد سواء فى بلاد المنشأ والمقصد . وتؤكد المصادر نفسها على أن الهجرة الدولية قد تسبب فى حالات توتر سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى فى بلدان المقصد . (الأمم المتحدة ، ١٩٩٤) .

ينظر إلى الهجرة بوصفها تغييرا دائما أو شبه دائم للسكن والإقامة ، بدون قيود على المسافة أو الحركة أو الاتجاه ، سواء كانت حركة الهجرة هذه اختيارية أو إجبارية فى طبيعتها (Bouvier and Gardner, 1986 : 5) . ويرى آخرون أن الهجرة ، على اختلاف أنماطها وخصائصها ، هى حركة الناس من موطن للإقامة فى موطن آخر ، وأن هذه الحركة ظلت مستمرة منذ ظهور الإنسان . وفى التاريخ الإنسانى المعروف تزايدت حركة انتقال البشر فى حجمها ومدى المسافات التى يقطعها المهاجرون بصورة مطردة (Walmsley and Lewis, 1984: 135) . ويرى (كار) أن أهم الهجرات الدولية المعاصرة ، بعد الحرب العالمية الثانية ، تمثلت بشكل رئيسى فى اللاجئين والعمال الأجانب ، الذين انتقلوا إما بصورة قسرية وإما بصورة اختيارية ، بحثا عن عمل فى بلدان تعانى من نقص فى الأيدى العاملة (Carr, 1987: 27) . ويضيف (بلانو وأولتون) إلى ذلك التأكيد على أن للهجرة الدولية عددا من المزايا والمساوئ ، سواء للدول المصدرة أو المستقبلة . فبالنسبة للدول المستقبلة ، تتسبب أعداد المهاجرين فى الضغط على سوق العمل الوطنى ، كما أنهم أحيانا يتسببون فى تأزم العلاقات السياسية بين البلاد المصدرة والمستقبلة . (Plano & Olton, 1982: 99)

من جهة أخرى ، فإن معظم الباحثين يركزون على فلسفتين رئيسيتين فيما يتعلق بموضوع الهجرة عموما . أولاهما تبين أن الهجرة يمكن شرحها من خلال صلتها بالخصائص الطبيعية والحضارية لسطح الأرض ، والاهتمام بالطريقة التى

يدرك بها المهاجرون الخصائص البيئية . وتؤكد الفلسفة الثانية على أن الهجرة من الممكن وصفها من خلال تحليل الإدراك الإنسانى لعناصرها : كمصدر الهجرة ، والمكان المقصود ، والعوائق المتداخلة ، والعوامل الشخصية . (White, 1980: 7)

تعد الهجرة غير النظامية (Illegal Migration) . أو الهجرة السرية (Clandestine migration) انتقالا للمهاجر من بلده إلى بلد آخر بطريقة غير مشروعة ، أو ما يطلق عليه الهجرة بطريقة غير موثقة (بوفير وشرايوك وهندرسون ، د .ت .: ٥١) . وبعبارة أخرى فإن الهجرة غير الشرعية هى هجرة عبر الحدود ، دون أوراق إثبات تبين جنسية المهاجر وصفاته وخصائصه المختلفة (جلال الدين ، ١٩٨٩: ٥٥) .

ويعتقد (بريكس وسينكلير) أن الهجرة السرية هى فى حقيقة الأمر حركة غير مسجلة للسكان بين الدول ، بحثا عن العمل فى معظم الأحوال . كما أن هذا النمط من الهجرة الدولية لا تتأثر به جميع الجنسيات والمستويات المهارية للمجتمعات المختلفة . وهكذا فإن حجم الهجرة غير النظامية (السرية) ومعدلاتها وخصائصها لا يمكن معالجتها إلا بالبحث والتدقيق فى أوضاع هذه الهجرة إلى دول معينة . (Briks and Sinclair, 1980: 83)

وبالرغم من أن العالم ، منذ عصور طويلة ، مر بتجارب لا نهاية لها من الهجرة عبر الأقاليم السياسية والجغرافية والحدود على اختلاف مفاهيمها تاريخيًا ، فإنه يشهد اليوم تغييرات مهمة فيما يتعلق بالهجرة غير النظامية لأسباب متعددة . فندرة الأقاليم الخالية من أية أشكال من السيطرة والنظم السياسية التى يمكن الاستيطان بها ، والتزايد السكانى المتنامى ، والثورة التكنولوجية والعلمية

الهائلة فى بعض مناطق العالم، فى مقابل أوضاع تنموية واقتصادية صعبة فى مناطق أخرى - إن تأثير كل هذه العوامل، وغيرها، جعل حركة الهجرة غير النظامية تتجه فى المقام الأول من الدول والمناطق الأقل تطورا إلى الدول والمناطق المتطورة والمزدهرة اقتصاديا (Warzazi, 1986: 39) . وتمثل مستويات التنمية الاقتصادية، وعدم التوازن بين معدلات التنمية الاقتصادية والزيادة الديموغرافية، ومعدلات الأجور، ومستويات المعيشة، الحقيقية والمبالغ فيها، ورغبات المهاجرين - أسبابا ملحة للهجرة غير النظامية على نطاق عالمى (المرجع السابق : ٤٦) . ويعتقد (ستال) أن هناك مجموعة من العوامل تدفع بالهجرة، عموما، من الدول الفقيرة إلى الدول المتقدمة والغنية. وتشمل هذه العناصر: النمو السكانى الهائل فى الدول الفقيرة، والنظم التعليمية المتخلفة؛ وزيادة الوعى فى البلدان الفقيرة نتيجة تطور وسائل الاتصال والإعلام؛ وتعرف سكان الدول الفقيرة المستويات المعيشية المرتفعة لسكان الدول المتقدمة والغنية؛ وارتفاع دخل بعض الأسر فى الدول الفقيرة، بفضل التحويلات المالية لأقاربهم من المهاجرين فى الدول المتقدمة والغنية؛ واتساع الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية فى معظم المجالات. وهكذا فإن معظم المعنيين بدراسة الهجرة الدولية، بكل أنماطها، يعدونها بمثابة رد فعل إزاء التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بين دول العالم (ستال، ١٩٨٧: ٢٤) .

أنماط الهجرة غير النظامية واتجاهاتها :

إن تناول أنماط الهجرة غير النظامية (السرية) واتجاهاتها بالتحليل والدراسة، عادة ما يواجه صعوبات متعددة. وفى كثير من الحالات فإنه من

الصعوبة بمكان التفريق بين الهجرة السرية أو القسرية، أو تحركات اللاجئين والمشردين فى الحروب والمجاعات والكوارث الطبيعية، وإن اختلفت الأهداف والدوافع بين هذه الفئات. ومن جهة أخرى، فإن هناك حالات متعددة من التسلل عبر حدود الدول دون علم السلطات المعنية بها، وهناك محاولات السياح والطلبة والعمال المؤقتين والحجاج والمعتمرين الإقامة فى البلدان التى قدموا إليها، بعد انتهاء مدة وجودهم التى سُمح لهم بها نظاميًا، بحيث إن مجموعات من هؤلاء تبقى للعمل والإقامة بصورة غير موثقة نظاميًا. وفى بعض الحالات والدول يقوم بعض المقاولين وأصحاب المزارع الكبيرة، وأصحاب أعمال أخرى، باستيراد عمال من بلدان مجاورة بدون أن يتوافر لهم أذونات رسمية بذلك، بدافع حرصهم على الحصول على عمالة رخيصة، وغالبا ما تتم مثل هذه العمليات قريبا من المناطق المتاخمة للحدود الدولية. وقد تلجأ بعض الدول إلى التغاضى عند ذلك أحيانا، ولكنها تكون قادرة على معالجة أوضاع مثل هذه العمالة غير النظامية، عندما تجد المبررات الأمنية والاقتصادية الكافية والوقت المناسب (جلال الدين: ٦٠).

ونظرا لأن الإحصائيات عن الهجرة غير النظامية، فى كثير من الأحيان، غير متوافرة فى أغلب البلدان المستهدفة لهذا النمط من الهجرة الدولية، فسوف يُكتفى بدراسة بعض الحالات التى تبين أنماط الهجرة غير النظامية ودوافعها. ومن خلال ما سبق يمكن تصنيف الهجرة غير النظامية فى أربع فئات:

الفئة الأولى: تضم المتسللين عبر الحدود الدولية للعمل بصفة مؤقتة أو دائمة.

الفئة الثانية : تضم الحجاج والمعتمرين والزائرين الذين يرغبون فى العمل فترة ما بعد انقضاء مناسكهم .

الفئة الثالثة : تضم العمال الذين يتم استيرادهم عبر الحدود ، بطرق غير نظامية ، للعمل فترة محدودة ، وذلك لتدنى أجورهم .

الفئة الرابعة : تضم السياح والطلبة والعابرين الذين يتخلف عدد منهم بعد انتهاء مدد إقامتهم النظامية .

إن هذا التصنيف لا يجب حسبانه نمطا قاطعا ، يضع حدودا فاصلة دقيقة بين هذه الفئات من المهاجرين غير النظاميين ، فقد يصعب فى بعض الحالات التمييز بين هذه الفئات المختلفة ، نظرا لإمكانية تغيير الدوافع والأهداف ، وطرق الإقامة بصورة غير نظامية ، وممارسة العمل بدون ترخيص ، وإلى غير ذلك .

من حيث اتجاهات الهجرة غير النظامية ، وكما سبق أن أشرنا ، ونظرا لندرة الإحصائيات المتعلقة بهذه الفئات من المهاجرين الدوليين ، فإننا سنركز على بعض الدول والحالات فى هذا المجال .

ففى الولايات المتحدة تشير بعض الدراسات إلى أن هذا البلد يعد المغناطيس العالمى الذى يجذب معظم المهاجرين غير النظاميين فى العالم . وقد تراوحت تقديرات عددهم بين (٢,٥) مليون شخص فى عام ١٩٧٠ و(٧) ملايين شخص فى عام ١٩٧٥ (بوفير وآخرون ، د.ت .: ٥٢) . وتشير تقديرات أخرى إلى أن عدد المهاجرين غير النظاميين إلى الولايات المتحدة الأمريكية بلغ حوالى (٦) ملايين شخص فى بداية عقد الثمانينيات (جلال الدين : ٤١٨) . لكن بعض

المصادر الأكثر دقة تقدر عدد المهاجرين غير النظاميين فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٦ بـ (١,٦) مليون شخص، كما أن حوالى (٩٥٪) من الذين تم القبض عليهم وترحيلهم، هم من الذين عبروا أو حاولوا عبور الحدود بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، حيث تركز الولايات المتحدة الأمريكية نقاط قوات حرس الحدود (Bouvier and Gardner, 1986: 37- 8) . كما تقدر نفس المصادر أن بين (٥٠٪) إلى (٦٠٪) من المهاجرين غير الشرعيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية هم من الجنسية المكسيكية، وحوالى (٢٢٪) من بقية دول أمريكا اللاتينية. ومعظم المهاجرين غير النظاميين عبر حدود الولايات المتحدة الأمريكية، والقادمين من المكسيك، هم من الرجال البالغين الباحثين عن عمل، والذين يعودون إلى موطنهم عادة بعد ذلك.

لا يتلقى المهاجرون غير النظاميين فى الولايات المتحدة الأمريكية أية مزايا أو فوائد، إلا القليل، بصرف النظر - باستثناء حالات محددة - عن موطنهم الأصلى. وبالطبع فإن كثيرا منهم حصلوا على الجنسية الأمريكية بأعداد تفوق الحاصلين عليها من المهاجرين بطرق نظامية. وقد أقر الكونجرس الأمريكى فى عام ١٩٨٦ نظاما يعاقب من يقوم بتشغيل عمال من المهاجرين غير النظاميين. وفى نظر المراقبين، فإن هذا الاتجاه هو محاولة للسيطرة على حدود الولايات المتحدة (Hall, 1990: 104- 5) . وقد تسبب التدفق الكبير للمهاجرين غير الشرعيين إلى الولايات المتحدة من جنوب شرق آسيا وكوبا وهايتى والمكسيك وأمريكا اللاتينية وغيرها، فى تركيز الرأى العام الأمريكى بشكل واسع على آثار هذه الهجرة على الاقتصاد الأمريكى. (Blau, 1984: 222)

فيما يتعلق بكندا، فإن حجم الهجرة غير النظامية إليها كان فى حدود (٢٠٠) ألف فى عام ١٩٨٢، لكن السلطات فى كندا تتبع سياسة أقل تشددا من الولايات المتحدة فيما يتعلق بهذه الفئة من المهاجرين. فقد اتجهت كندا إلى التأكيد على الجانب الإنسانى فى عملية الهجرة إليها، بفتح الباب أمام اللاجئين بصفة خاصة (صالح، ١٩٨٨: ١٠٣).

فى أوروبا الغربية تميزت السبعينيات والثمانينيات بتدفق الهجرة السرية إليها من دول العالم الثالث، وفى الأساس من المغرب العربى وأثيوبيا والصومال والفلبين. ويعتقد على نطاق واسع أن هذه الهجرة السرية لم تكن موثقة لدى السلطات المحلية فى دول أوربا الغربية (King, 1985: 173). فعلى سبيل المثال، تتدفق الهجرة غير المشروعة على نطاق واسع من شمال أفريقيا إلى أوروبا. فالمغاربة يتجهون إلى إسبانيا وألمانيا، والجزائريون إلى فرنسا، والتوانسة إلى ألمانيا وإيطاليا. ويندفع هؤلاء المهاجرون فى هذه الاتجاهات ليس برغبتهم الحرة فى واقع الأمر، ولكن تحت الضغط الإجبارى للحاجات المالية والمعيشية الملحة (Fanz, 1975: 47). ويتسلل إلى بريطانيا شهريا وبطريقة غير شرعية، وبمساعدة من شبكات منظمة، حوالى أربعة آلاف مهاجر حسب تقارير الشرطة البريطانية، التى ذكرت أن هذه الشبكات التى يبلغ عددها العشرين، تتألف من أتراك وصينيين بصورة خاصة، وقد دفع هذا التدفق الشرطة البريطانية إلى الاستعانة بأجهزة المخابرات البريطانية الداخلية والخارجية للتصدى لهذه المشكلة (الشرق الأوسط، ١٩٩٨/١٢/٣٠).

هناك من يؤكد أن العمال المهاجرين، بصرف النظر عن أوضاعهم القانونية،

قاموا بدور مهم فى النمو الاقتصادى للعالم الصناعى . وفى هذا الإطار فإن المهاجرين من شمال أفريقيا ، على وجه العموم ، وخصوصا فى فرنسا يمثلون ، بصورة نمطية ، حركة الهجرة من الأطراف إلى المركز ، أى الهجرة من الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة ، الأمر الذى يمثل خسارة للدول النامية ولقوتها العاملة ، هذا بالإضافة إلى ما ينتج عن التحويلات المالية للمهاجرين من تضخم اقتصادى فى بلدانهم الأصلية . (Oberhauser, 1991: 431- 3) . وفى آسيا وأفريقيا تشير سياسات معظم دولها إلى كثير من العوائق والإجراءات التى تضعها دول القارتين أمام الهجرة بشكل أو آخر . (Hernandez, 1977: 90)

أبعاد الهجرة غير النظامية إلى المملكة العربية السعودية

الهجرة غير النظامية أو السرية ظاهرة شائعة فى العالم الثالث ، ولكنها ذات أهمية معينة فى دول الخليج العربية . وتعمل الحدود السياسية غير المعينة وغير المضبوطة أو الطويلة والمفتوحة بوصفها معابر مؤاتية لنمو هذه الظاهرة وتفاقمها على نحو واضح (غباش ، ١٩٨٦: ٥٤) .

يعتقد على نطاق واسع أن مسألة الهجرة غير النظامية إلى المملكة العربية السعودية ، المتمثلة فى حالات أو محاولات التسلل عبر حدودها الدولية ، أو التخلف عن المغادرة فى الوقت المحدد عند انتهاء تأشيرات الدخول ، أو الإقامة بشكل غير نظامى ، أو الدخول أو محاولة الدخول إلى البلاد بأوراق مزورة فى أى صورة من الصور – ظاهرة ليست بالجديدة . ويقدر أن عددا لا يستهان به من الأجانب يدخلون المملكة بطرق غير مشروعة ، من خلال المنافذ البحرية والحدود البرية السعودية الواسعة ، التى لا تستطيع قوات حرس الحدود حراستها أو إغلاقها

تماما . وقد يحمل هؤلاء المتسللون مواد غير مسموح بها مما يؤثر على حالة الأمن والاستقرار (مرسى ، ١٩٩٥: ٢٢٧) . ويشدد (التميمى) على أن هذه الظاهرة تدل على عدم وعى محلى بأخطارها ، كما أنها تتم فى حالات كثيرة بمساعدة السماسرة المحليين والأجانب ، بغية تحقيق مصالح مادية ، متجردين من المشاعر الوطنية والقومية (التميمى ، ١٩٨٩: ٢٩١) .

ارتبطت هذه الظاهرة ، مع الأسف ، أساسا بالقدوم للحج أو العمرة أو الزيارة ، ولكنها شهدت تطورا متزايدا فى حجمها وخصائصها ، نتيجة للتطور الاقتصادى ، والاستقرار السياسى فى المملكة العربية السعودية ، ونقص الأيدى العاملة فى بعض المجالات ، وكذلك لازدهار الموارد المالية للمملكة ، نتيجة للطفرة النفطية العالمية . إن الثروة النفطية فى مقابل نقص عدد السكان ، أدت بدول الخليج العربية إلى أن تصبح إحدى مناطق الجذب الكبيرة للهجرة الدولية بكافة أشكالها .

لقد خلقت دخول النفط الهائلة ، فى بعض الدول العربية ، دوافع وطموحات أخذت تحققها فى قفزات سريعة فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فى مجالات العمران والبناء والتصنيع والطرقات والتعليم والإسكان والخدمات الصحية والإعلام والترويح (حسون والرفاعى ، ١٤٠٥: ١٣) . بل إن الدول العربية النفطية ، عموما ، شهدت اتجاهات مشتركة للتطور والتنمية منذ عام ١٩٧٤ ، وتركزت معظم هذه الاتجاهات فى تدخلات حكومية قوية فى القطاعات الصناعية والزراعية ، وسرعة تكوين رؤوس الأموال ، وزيادة أسعار النفط (Carikci, 1987: 7) . وقد كانت الطفرة النفطية عنصرا مفاجئا

أمام الباحثين فى موضوع الهجرة ، تسبب فى شىء من الإرباك ، نظرا لاقتصار أدواتهم البحثية على دراسة ظواهر بطيئة فى تطورها ، ومن ثم لم تعد تتواءم ، كما كان يفترض ، مع أوضاع ديموغرافية تأثر بعوامل اقتصادية شديدة التقلب (فارغ ، ١٩٨٨: ٣٧) . وقد كانت المملكة العربية السعودية تعانى من نقص فى بعض الكفاءات والمهن بشكل واضح عندما انطلقت خطط التنمية المتتالية التى تبنتها ، استجابة لكثير من التحديات التى يواجهها المجتمع السعودى ، فى سبيل سعيه للتحول إلى مجتمع منتج فى فترة قياسية (وزارة الداخلية ، ١٤١٦: ١) . وللدلالة على ضخامة برامج التنمية السعودية واتساعها وتنوعها ، نشير إلى أن أكثر من نصف العمالة الأجنبية فى دول الخليج العربية موجود بالمملكة (Meyer, 1994: 107) .

إن وجود العمالة المهاجرة فى المملكة العربية السعودية ، بصرف النظر عن طبيعتها القانونية ، يمثل نسبة كبيرة من الهيكل السكانى فى البلاد ، وهو أمر « يهدد الهوية الثقافية ... للبلاد وكيانها » (عبد الرحمن ، ١٩٨٧: ٣٧) . كما أن استمرار وجود العمالة غير السعودية ، النظامية وغير النظامية ، سيؤدى بلا شك إلى تزايد الصعاب التى يواجهها المواطنون السعوديون فى الحصول على فرص عمل وبصفة خاصة ذوو المؤهلات البسيطة (وزارة التخطيط ، ١٤١٥: ١٨٠) . وإدراكا من الدولة لمثل هذه المخاطر ، فقد وضعت ضمن أهدافها الاستراتيجية الأمنية : تحقيق الأمن والاستقرار فى المناطق والأطراف الحدودية الواسعة وإحكام السيطرة عليها (سلطان ، ١٩٩٠: ٣٢) ، هذا إضافة إلى الاتجاه نحو تطوير القوى العاملة الوطنية وتدريبها وتوظيفها فى مختلف قطاعات الاقتصاد السعودى ، وإحلالها محل العمالة الأجنبية فى كل أشكالها (وزارة

الداخلية ، ١٤١٦ب : ١) .

من ناحية أخرى فإن هناك مؤشرات متعددة على ارتباط ظاهرة الهجرة غير النظامية إلى المملكة العربية السعودية بطول حدودها السياسية البرية والبحرية ، وكذلك بالخصائص التضاريسية لهذه الحدود ، ومساحتها ، وأنماط التوزيع السكانى بها . وتعتقد بعض المصادر أن هناك ارتباطا بين ظاهرة الهجرة بكل أشكالها نحو دول الخليج العربى ، وضمنها المملكة العربية السعودية ، وبين النظرة السلبية للعمل بين مواطنى هذه الدول المنتجة للنفط (سعد الدين ، ١٩٨٣: ٣٣٢) . ويعضد باحثون آخرون هذا الرأى بأنه على الرغم من المتغيرات الشاملة فى الاقتصاد وسوق العمل السعوديين ، فإن جزءا من قوة العمل الوطنية السعودية مازالت تحتفظ بنظرة تقليدية فى هذا الاتجاه ، تتمثل فى التعلق بمكان السكن ، وضمانات العمل ، والقطاع العام ، وكذلك التزامهم المالى والاجتماعى القوى بأسرهم (Siragedin, et al, 1984: 96) .

الهجرة غير النظامية عبر الحدود الدولية عملية لا يقرها العرف أو القانون الدولى إلا فى أطر معينة ، ومن ثم فإن مكافحة هذه الظاهرة بالأساليب والإجراءات الملائمة التى تضع حدا لها وتعمل على إيقافها ، بحسب الإمكانات المتوافرة للدول المستهدفة ، يعد إجراء مقبولا . ويعتقد بعض المراقبين أنه بسبب التماثل النسبى بين العوامل الخاصة بالموارد الطبيعية فى المملكة العربية السعودية وبقية العالم المتقدم ، فإن تقليص العمالة الأجنبية وإيقاف تدفقها ، بكافة الصور ، ربما يقوى المركز التنافسى للمملكة فى المجتمع الدولى (لونى ، ١٩٨٨: ٥٥) . وتعزو الجهات المسئولة فى المملكة العربية السعودية تدفق أعداد كبيرة من

المتسللين والمتخلفين عن العودة إلى بلادهم ، بعد انقضاء تأشيرات الحج والعمرة أو الزيارة الممنوحة لهم – إلى توافر فرص العيش والعمل والكسب فى المملكة ، وانعدام مثل هذه الفرص فى البلدان التى يفدون منها (وزارة الداخلية ، ١٤١٥ : ٩٥) .

فى الحقيقة فإن الهجرة غير النظامية ليست ظاهرة حديثة بالنسبة للعالم الإسلامى والعربى على حد سواء . وعلى الرغم من أن ظهور الحدود السياسية للدول بمفهومها الحديث ، أضاف بعدا جديدا لعملية الهجرة بصفة عامة ، فإن مسألة الهجرة غير النظامية كانت ظاهرة معروفة منذ العصور الإسلامية الأولى . فعلى الرغم من الدقة المتناهية والإجراءات المشددة ، التى كانت تتم عند المعابر ومراكز التفتيش فى البلاد الإسلامية فى القرن الهجرى الأول ، فإن بعض الاختراقات والمخالفات كانت تجرى عبر طرق أو ممرات بعيدة عن الرقابة والتفتيش ، وكانت العقوبة الأخف ، بالنسبة لمن يتم القبض عليهم ، تتمثل فى منعهم من عبور الحدود إلى بلد غير بلدانهم التى قدموا منها (عدوان ، ١٩٩٠ : ٣٢٦) .

نظرا لأن المملكة العربية السعودية تعد ضمن أغنى بلاد العالم ، وتنعم بتطور جيد فى كثير من المجالات الاقتصادية والصناعية والحضرية ، فقد تدفقت آلاف من جنسيات مختلفة ، تعانى من تدنى مستويات المعيشة فى بلادها ، ولجأت إلى التخلف عن مغادرة المملكة بعد أداء فريضة الحج والعمرة والزيارة ، كما لجأت آلافٌ أخرى من دول الجوار الجغرافى ، المباشر وغير المباشر ، إلى التسلل أو محاولة التسلل عبر حدود المملكة ، للبحث عن فرص معيشية .

ويرى بعض الباحثين أن انخفاض الحجوم السكانية للمملكة، ودول الخليج، أدى إلى زيادة الطلب على العمالة الأجنبية، وتدفق الهجرة غير النظامية بدافع تأثير الأجور والمرتبات المرتفعة (زكى، ١٩٩٨: ١٣١). ويلاحظ (الحمد) أن هذا الاتجاه وفر مكانا للعمالة غير العربية فى الدول العربية النفطية القليلة السكان، مطالبا أن يستبدل بها عمالة عربية. ويلاحظ أنه لم يوضح طبيعة وجودها أو قانونيته.

فى معظم الأحيان، فإن توجه هذه الفئات لا يكون بدوافع دينية أو سياسية. ويُرجح أن هذا النمط من الهجرة غير النظامية يؤثر على اقتصاد المملكة بشكل أو آخر (الهاجرى، ١٤١٤: ١٧٠). وتتركز أهم الآثار السلبية على الاقتصاد السعودى فى حرمان المواطنين من فرص للعمل، وزيادة أعداد القوى العاملة الأجنبية «السائبة»، وما يترتب على ذلك من آثار اجتماعية، وظواهر وممارسات غير نظامية فى سوق العمل، ومظاهر التستر التجارى، والآثار الثقافيةوالاجتماعية الأخرى (وزارة الداخلية، ١٤١٦ب: ٢). ولاشك أن نسبة كبيرة من العمالة الموجودة فى المملكة ودول الخليج العربى بصفة غير شرعية، ظاهرة لها أشكالها التى يشدد عليها (التميمى)، وهى المتمثلة فى: (١) التسلل بدون وثيقة سفر. (٢) الذين تنتهى إقامتهم النظامية ولا يقومون بتجديدها. (٣) الذين يجهلون قوانين الإقامة وتخلفوا عن المغادرة. كما أن دوافع هذه الهجرة اقتصادية واجتماعية فى المقام الأول (التميمى ١٩٨٣: ٢٨٧، ٣٠٤).

إن دراسة عملية الهجرة غير النظامية إلى المملكة العربية السعودية يمكن

تقسيمها إلى جانبين رئيسيين : التسلل أو محاولة التسلل عبر حدود المملكة ، والتخلف عن المغادرة بعد انتهاء تأشيرة القدوم ، ثم محاولة العمل فى البلاد بطرق غير مشروعة . وسنتناول كل قسم منها على حدة .

١- المتسللون عبر الحدود :

يُعتقد على نطاق واسع أن ظاهرة التسلل أو محاولة التسلل عبر الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية ، عملية مستمرة منذ أمد بعيد ، ولعل أحد أهم الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة ، يتمثل فى طول الحدود الدولية للمملكة ، بشقيها البرى والبحرى ، بالإضافة إلى اتساع مساحة المملكة ، ونمط توزيع مراكز التجمع الحضرى ، وانخفاض الكثافة السكانية ، وغلبة الطبيعة الصحراوية على معظم أراضيها ، وقسوة مناخها المدارى الجاف بصفة عامة صيفا وشتاء .

ومن ناحية أخرى ، فإن ظاهرة التسلل عبر حدود المملكة شهدت تطورا كبيرا خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية ، نتيجة للمتغيرات والسمات المختلفة التى أفرزتها الطفرة البترولية التى شهدتها البلاد منذ عام ١٩٧٣ . لكن يجب ألا نغفل حقيقة التطور المستمر لأعداد المتسللين عبر حدود المملكة ، منذ ظهور البترول فى أراضيها فى عقد الأربعينيات الميلادية . وهكذا فإن وتيرة ظاهرة التسلل إلى البلاد تزايدت بشكل لافت للنظر ، مع تزايد الموارد المالية للمملكة ، نتيجة لارتفاع أسعار النفط ، إضافة إلى البرامج التنموية الطموحة التى نفذتها الدولة ، بداية من عام ١٣٩٠هـ وحتى الآن . إن طبيعة هذه البرامج التنموية ومداها واستمراريتها من جهة ، وافتقار سوق العمل السعودية فى البداية إلى الأيدى العاملة ، فى بعض المجالات من جهة أخرى ، ساعد على استقدام العمالة

الأجنبية ، وشجع ، فى الوقت نفسه ، آلافا أخرى على التسلل أو محاولة التسلل عبر حدود البلاد ، طمعا فى الحصول على فرص العمل المتوافرة فى بلد يشهد تطورا تنمويا بالغ الأهمية والتأثير .

تمتد حدود المملكة العربية السعودية البحرية على الساحل الشرقى للبحر الأحمر بطول (١٧٨٠) كيلو مترا ، من نقطة عند رأس خليج العقبة شمالا ، حتى نقطة الحدود السعودية – اليمنية جنوبا ، بين بلدتى الموسم السعودية وميدى اليمنية ، فى حين أن حدودها البحرية إلى الشرق تمتد على الساحل الغربى للخليج العربى ، من نقطة الخفجى شمالا عند الحدود الكويتية – السعودية حتى رأس خليج سلوى جنوبا ، عند ابتداء الحدود مع دولة قطر ، ثم لمسافة (٥٠) كيلو مترا جنوب شبه جزيرة قطر ، من نقطة قريبا من خور العُدَيد فى اتجاه الجنوب الشرقى ، فرأس أبو قميص حتى الحدود مع دولة الإمارات العربية المتحدة (المساحة العسكرية ، ١٤١٨) . وفيما يتعلق بحدود المملكة البرية فهى على النحو الآتى : فى الشمال تمتد حدود المملكة مع الأردن من نقطة قريبا من رأس خليج العقبة غربا ، ثم تتجه إلى الجنوب الشرقى ، فالشمال الشرقى ، فى خطوط هندسية مختلفة ، كما تظهر فى الشكل رقم (١) ، حتى الحدود مع العراق عند نقطة جبل عنازة ، وذلك لمسافة (٧٤٠) كم تقريبا . وعند انتهاء حدود المملكة مع الأردن تبدأ حدودها مع العراق ، التى تأخذ خطوطا هندسية مختلفة أيضا ، حتى نقطة الرقعى شرقا ، حيث تلتقى مع مثلث الحدود مع الكويت وذلك لمسافة (٧٠٠) كيلو مترا تقريبا . أما حدود المملكة مع الكويت فتبلغ حوالى (٢١٠) كيلو مترا ، تبدأ من نقطة الرقعى فى اتجاه الجنوب ثم تنحرف إلى الشرق حتى نقطة رأس الخفجى .

فى الشرق ، للمملكة حوالى (٨٠) كيلو مترا من الحدود مع قطر ، تبدأ من رأس خليج سلوى حتى خور العديد جنوبا ، وحدود المملكة مع دولة الإمارات العربية المتحدة تنطلق من نقطة جنوب خور العديد ، فى اتجاه الجنوب الغربى حتى واحة البريمى ، حيث مثلث الحدود السعودية – الإماراتية – العمانية ، ويمتد خط الحدود مع عمان فى خطوط هندسية مختلفة حتى يلتقى مع خط الحدود السعودى – اليمنى . ويبلغ طول خط الحدود مع الإمارات (٥٦٠) كيلو مترا تقريبا ، ومن منطقة البريمى يمتد خط الحدود مع عمان فى خطوط هندسية مختلفة حتى يلتقى مع خط الحدود السعودى – اليمنى ، ويبلغ طول خط الحدود السعودى – العمانى حوالى (٧٠٠) كيلو مترا . أما خط الحدود السعودى مع اليمن فيبدأ ، كما يظهر فى الشكل رقم (١) ، من نقطة التقاء الحدود السعودية – العمانية – اليمنية ، حيث يسير فى خطوط هندسية مختلفة أيضا إلى الجنوب ، ثم الغرب ، ثم إلى الشمال حتى منطقة جبل ثار ، ثم يتدرج خط الحدود فى المناطق الجبلية بين المملكة واليمن ، حتى يصل إلى ساحل البحر الأحمر (الشريف ، ١٤١٥) .

الواقع أن حدود المملكة العربية السعودية مع جميع جيرانها تحكمها اتفاقيات ومعاهدات دولية سارية ، كما أن حدود المملكة مع اليمن عينت نهائيا حسب اتفاقية الطائف ١٩٣٤ ، وتجرى مفاوضات بين البلدين على ترسيم ما تبقى من الحدود فى منطقة الأطراف الجنوبية القصوى للربع الخالى (شكل (١)) .

إن الطبيعة التضاريسية القاسية لصحراء الربع الخالى ، والمناطق الجبلية الوعرة فى بعض قطاعات حدود المملكة مع اليمن ، والامتدادات الهضبية والصحراوية

الشاسعة فى شمال المملكة ، وطول واجهاتها البحرية - جعلت عملية السيطرة على حدود المملكة وحراستها ، أمرا صعبا وبالغ التكاليف والأعباء . ومن ثم فإن توقع إمكانية السيطرة على كافة محاولات التسلل ، عبر حدود المملكة يعد أمرا مبالغا فيه . وعلى الرغم من ذلك ، وبسبب ما تفرضه المساحة الهائلة من معطيات وتبعات ، فقد استخدمت الجهات السعودية المختصة المعدات التكنولوجية المتطورة ، ووسائل الاتصال ونظم المعلومات الحديثة ، لضمان الحد الأقصى الممكن من السيطرة على حدود البلاد البرية والبحرية ومياهها الإقليمية ، والتصدى لمحاولات التسلل والتهريب وحماية سكان البلاد .

وفيما يلى تحليل لأعداد المتسللين وخصائصهم :

أ - أعداد المتسللين :

تمثل الإحصاءات السنوية التى توفرها وزارة الداخلية السعودية ، عن معظم المجالات والأنشطة ، والمسئوليات الجليلة التى تتحملها ، فى سبيل حماية الأمن الوطنى للمملكة العربية السعودية - مصدرا مهما للمعلومات عن الهجرة غير النظامية إلى المملكة . وتشمل هذه الإحصاءات : أعداد المتسللين عبر حدود المملكة وجنسياتهم والقطاعات الحدودية التى تتم فيها هذه العمليات ؛ وكذلك نسبة حوادث التسلل . وقد أصبحت البيانات فى هذا الصدد متوافرة ، منذ عدد من السنوات ، للباحثين والمهتمين بقضايا الأمن الوطنى للمملكة العربية السعودية .

كذلك تم الحصول على معلومات أخرى عن عدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والسياسية عن بلدان الفئات والجنسيات التى يتم القبض

عليها سنويا على حدود المملكة . وقد ارتكزت هذه المعلومات فى الأساس على البيانات التى يوفرها البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، ومؤسسات الأمم المتحدة المختلفة عن بلدان العالم .

ومن جهة أخرى فإنه يجب الإشارة إلى أنه لا توجد بيانات تفصيلية فيما يخص المتسللين الذين تم القبض عليهم بالفعل ، ومن ثم فإن تحليل خصائص هؤلاء يعتمد بدرجة كاملة على المعلومات والبيانات المتوافرة عن بلدانهم ، التى تم استخدامها فى هذه الدراسة لتعرّف درجة الارتباط بين أعدادهم وعدد من المتغيرات المختلفة .

تشير النتائج الأولية للبيانات الواردة فى الجداول رقم (١) ، (٢) ، (٣) ، إلى تزايد أعداد المتسللين عبر حدود المملكة من دول معينة ، تبعا للتغيرات فى مجالات مختلفة فى المدة بين أعوام ١٤١٠- ١٤١٧هـ ، تمثلت فى اليمنيين الذين يشكلون (٨٩٪) من جملة المتسللين . ويأتى فى المرتبة التالية العراقيون بنسبة (٣٪) ، ثم الإريتريون بنسبة (٢٪) ، فالسوريون ، والصوماليون ، والأثيوبيون والسودانيون بنسبة (١٪) لكل منهم . وتأتى بقية الجنسيات من إيران والكويت ومصر وقطر والإمارات والبحرين فى آخر القائمة بنسب بسيطة .

من خلال الجدول رقم (١) نلاحظ أن معظم حالات التسلل عبر حدود المملكة العربية السعودية كانت تتم عبر منطقة جازان السعودية المتاخمة للحدود اليمنية ، حيث الكثافة السكانية العالية على جانبى الحدود ، وندرة الموانع الطبيعية أمام الحركة السكانية ، وسهولة الاتصال . وتظهر الإحصاءات أن حوالى (٤٨٪)

من حالات التسلل عبر حدود المملكة تقع فى القطاع الحدودى السعودى فى منطقة جازان . وتمثل نجران ، ذات الطبيعة الهضبية والصحراوية ، المركز الثانى بين القطاعات الحدودية السعودية فيما يتعلق بعدد المتسللين ، بنسبة (٨٥,١٩٪) . وتأتى منطقة عسير الجبلية الوعرة فى المركز الثالث بنسبة (١٣,٩٪) . إن نسبة (٨١,٩٠٪) من عمليات التسلل عبر حدود المملكة الدولية تتم فى المناطق الجنوبية الثلاث المتاخمة للحدود مع الجمهورية اليمنية ، فى حين أن منطقة الحدود الشمالية ، المتاخمة للعراق ، تحتل المركز الرابع بنسبة (١٠,٩٣٪) . وتبدو هذه النسبة معقولة إلى حد ما نظرا للاضطرابات الدائمة والسياسات غير العقلانية للنظام السياسى العراقى ؛ وهو الأمر الذى خلق أجواء تدفع مواطنى العراق إلى محاولة التخلص من الحالة العامة السيئة فى بلادهم ، منذ حرب الخليج الثانية ، والتسلل عبر حدود الدول المجاورة ومنها المملكة . وتمثل المنطقة الشرقية ، أكبر المناطق السعودية مساحة ، وأطولها حدودا ، المركز الخامس ، حيث تعد نسبة المتسللين منها (٤,٨٤٪) . وتمثل منطقة الجوف الشمالية المرتبة السادسة بين القطاعات الحدودية السعودية فى أعداد المتسللين بحوالى (٢٪) ، وتشكل هذه المنطقة معبرا لمحاولات التسلل من الأردن وسوريا وتركيا وفلسطين . وتمثل القطاعات الحدودية فى منطقة مكة المكرمة ، ومنطقة تبوك ، ومنطقة المدينة المنورة المراكز الأخيرة فى أعداد المتسللين بنسب صغيرة جدا (شكل (٢)) .

يظهر الجدول رقم (٢) أعداد المتسللين وجنسياتهم عبر الحدود السعودية الذين اعتقلوا من قبل حرس الحدود السعودى بين أعوام ١٤١٠- ١٤١٧هـ . ويشمل الجدول تسعا وعشرين جنسية مختلفة ، بالإضافة إلى عدد من مجهولى

الهوية ، وجنسيات أخرى مختلفة ، بأعداد متدنية جدًا . وتظهر الأرقام أن هناك تدفقا مستمرًا متزايدا لليمنيين نحو حدود المملكة العربية السعودية . فقد ارتفعت أعداد هؤلاء من حوالى (٦) آلاف شخص فى عام ١٤١٠هـ إلى ما يزيد قليلا على (١٠٨) ألف متسلل فى عام ١٤١٧هـ ، وهو الأمر الذى يشير إلى وجود درجة من التدهور الاقتصادى ، وعدم الاستقرار السياسى فى اليمن ، كما يشير إلى تأثير الإجراءات السعودية التى ألغت الاستثناءات فى العمل والإقامة التى كانت ممنوحة لليمنيين ، بعد موقف حكومتهم إبان احتلال العراق الغاشم للكويت . وتعد هذه الإجراءات ممارسة لحق طبيعى فى السيادة وتطبيق القانون السعودى على الإقليم الوطنى (القباع ، ١٤١٣: ٢٨٧) . وفيما يخص العراقيين ، فإن أعدادهم تزايدت بصورة مستمرة منذ عام ١٤١٠هـ وحتى عام ١٤١٧هـ ، وهى نتيجة طبيعية للأحوال السيئة السائدة فى العراق ، خصوصا فى ضوء تدفق آلاف العراقيين إلى الدول المجاورة هربا من عنف النظام هناك . وفيما يتعلق بالجنسيات الأخرى ، فإن الأرقام تشير إلى ثبات فى معدلات التسلل منها ، مع ملاحظة ازدياد متوقع فى أعداد المتسللين من بعض الدول التى تعانى من الاضطرابات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، كالصومال وأثيوبيا والسودان وإريتريا ، كما يلاحظ أن أعدادا بسيطة من المتسللين عبر حدود المملكة تنطلق من الدول الخليجية المجاورة أو الدول المتشاطئة مع المملكة فى الخليج العربى والبحر الأحمر ، كإيران ومصر على سبيل المثال .

بالنظر إلى الجدول رقم (٣) فإنه يمكن تصنيف المتسللين بحسب بلدانهم إلى أربع فئات رئيسية :

الفئة الأولى : تشمل اليمن . الفئة الثانية : تشمل سوريا . وإريتريا ، والسودان ، والعراق ، والصومال وأثيوبيا . الفئة الثالثة : تشمل الأردن والكويت ومصر وإيران . الفئة الرابعة : تشمل الإمارات ، وقطر ، والبحرين ، وعمان . وسيتم التركيز ، غالبا ، على الفئتين الأولى والثانية ، لارتفاع أعداد المتسللين من هذه الجنسيات فى السنوات الست الماضية الواقعة فى نطاق الدراسة . ووفق هذا المنحى فإن تحليلا تصنيفيًا للخصائص الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الفئات يصبح ممكنا فى المحصلة النهائية . كما أن نتائج هذا التحليل يمكن اتخاذها سندا وليست بديلا للتحليل الكمى للعلاقة بين أعداد المتسللين وخصائصهم المختلفة ، التى سنتطرق إليها فيما بعد . كما أنه يجب أن لا يغيب عنا أن أعداد المتسللين من مختلف الفئات تبدو متفاوتة جدًا ، ومع ذلك فإن أية علاقات ، مهما كانت درجات قوتها أو ضعفها ، بين أعداد المتسللين وخصائصهم - من المحتمل أن تكون ذات أهمية ودلائل مفيدة .

ب - خصائص المتسللين :

يعد حجم القاعدة السكانية فى بلدان المصدر من أبرز المتغيرات الجغرافية التى تؤثر على الهجرة غير النظامية إلى المملكة ، وهى المتمثلة فى المتسللين عبر حدودها . ولتتبع العلاقة بين أعداد المتسللين عبر الحدود السعودية وهذه القاعدة السكانية ، لابد من التعرف على بعض خصائص الأوضاع الديموغرافية فى بلدان هؤلاء المتسللين . وتوضح البيانات الواردة فى الجدول رقم (٣) أعداد السكان ، ونسبة الزيادة السكانية السنوية ، ومعدل العمر ، ونسبة التحضر ، ونسبة الأمية فى البلدان المصدرة للهجرة المتسللة عبر الحدود السعودية حتى عام ١٤١٧هـ .

من خلال هذا الجدول يمكن استخلاص الملاحظات الآتية :

* يمكن تقسيم دول المصدر إلى أربع فئات : الأولى تضم دولا يزيد عدد سكانها عن (٥٠) مليون نسمة ، وتشمل إيران ومصر وأثيوبيا . وعدد المتسللين من مصر وإيران محدود جدًا ، فى حين أن معدل المتسللين من أثيوبيا يبدو مرتفعا إلى حد ما . ولا تملك دول هذه المجموعة حدودا مباشرة مع المملكة العربية السعودية ، ولكن مصر وإيران دولتان متشاطئتان مع المملكة إلى الشرق والغرب ، فى حين أن أثيوبيا تصنف دولة حبيسة لا تملك نوافذ بحرية .

المجموعة الثانية : وتضم أعدادا متوسطة من السكان ما بين (٢٠- ٥٠) مليونا ، وتشمل السودان والعراق ، وتعد الدولتان من المصادر الرئيسية للمتسللين عبر حدود المملكة فى السنوات الأخيرة . وللعراق حدود طويلة مشتركة مع المملكة ، فى حين أن السودان دولة متشاطئة معها على البحر الأحمر .

المجموعة الثالثة : تضم دولا يبلغ عدد سكانها بين (١٠- ٢٠) مليون نسمة ، وتشمل سوريا واليمن والصومال . ودول هذه المجموعة من المصادر الرئيسية للمتسللين عبر حدود المملكة . وتمثل اليمن المركز الأول بين هذه دول هذه الفئة لأسباب متعددة ، كما أن لها حدودا طويلة مشتركة مع المملكة ، وتقع الدولتان الأخريان ضمن دول الجوار الجغرافى للمملكة العربية السعودية .

المجموعة الرابعة : عدد سكانها أقل من (٥) ملايين نسمة ، وتشمل كلًا من الأردن وعُمان والإمارات والكويت وقطر والبحرين ، وكلها دول ذوات حدود مشتركة مع المملكة ، عدا البحرين التى لها حدود بحرية مشتركة مع المملكة . وتتسم هذه المجموعة بأعداد متواضعة من المتسللين .

• يبرز مدى الأثر الذى تمثله خصائص المتسللين على أعدادهم بدرجة واضحة عند التعمق فى دراسة نسبة التحضر أو درجته فى بلدان المصدر . حيث يصل إلى أدنى مدى له فى خمس دول ، هى : أثيوبيا ، إريتريا ، الصومال ، السودان ، اليمن ، إذ أظهرت بيانات الجدول رقم (٣) انخفاض نسبة التحضر فى هذه البلدان ، التى بلغت : (١٦٪) ، (١٧٪) ، (٢١٪) ، (٣٢٪) ، (٣٤٪) على التوالى . فهذه الدول تصنف ضمن سبع دول رئيسية تتدفق منها الهجرة غير النظامية المتسللة عبر حدود المملكة ، مما يؤكد الصلة بين نسبة التحضر ومعدلات هذه الهجرة غير النظامية .

• تشكل نسبة الأمية بين سكان الدول المصدرة للمتسللين عبر حدود المملكة متغيرا آخر ، يؤثر على معدلات هؤلاء المتسللين من الدول التى تشملها هذه الدراسة . فالبيانات الواردة فى الجدول رقم (٣) تشير إلى أن نسبة الأمية فى الدول الرئيسية المصدرة للمتسللين كانت على النحو الآتى : اليمن (٥٧٪) ، السودان (٥٤٪) ، إريتريا (٨٠٪) ، الصومال (٧٦٪) ، أثيوبيا (٦٥٪) ، فى حين أن الدول الأخرى التى تعد مصدرا ثانويا لهؤلاء المهاجرين تنخفض فيها نسبة الأمية بشكل ملحوظ ، كالبحرين (١٥٪) ، إيران (١٨٪) ، الكويت وقطر (٢١٪) ، الأردن (١٣٪) .

• إن نسبة الزيادة السكانية السنوية فى بلدان المصدر يمكن حسبانها ذات دلالة معينة فيما يتعلق بعلاقتها بأعداد المتسللين من هذه البلدان . فالبيانات الواردة فى جدول رقم (٣) تظهر ارتفاع نسبة الزيادة السكانية فى دول المجموعة الرئيسية المصدرة للمتسللين ، حيث بلغت فى اليمن (٢,٧٪) ، والسودان

وإريتريا (٣٪) ، والصومال (٣,٦٪) ، وسوريا (٣,٧٪) ، ولكن دولا أخرى كالكويت والإمارات تبلغ نسبة الزيادة السكانية فيهما (٢,٨٪) ، (٣,٢٪) ، على الرغم من أنها ترسل أعدادا متدنية جدا من المتسللين عبر حدود المملكة . ويمكن أن نعزو مثل هذا التناقض إلى أن نسبة كبيرة من الزيادة السكانية فى كل من الكويت والإمارات تأتى أساسا من تدفق العمالة الأجنبية إلى هذين البلدين .

* يمثل معدل الدخل السنوى للفرد فى البلدان المصدرة للمتسللين عبر حدود المملكة متغيرا آخر له ارتباط قوى بمعدلات هؤلاء المتسللين . فيلاحظ من الجدول رقم (٣) أن معدل دخل الفرد السنوى فى اليمن يبلغ (٢٦٠) دولارا ، وفى أثيوبيا (١٠٠) دولار ، وإريتريا (٥٧٠) دولارا ، والصومال (٥٠٠) دولار ، والسودان (٧٥٠) دولارا ، وهى من الدول الرئيسة فى أعداد المتسللين . فى حين أن دولا أخرى تقبع فى ذيل القائمة فيما يتعلق بمعدلات المتسللين ، يتمتع الفرد فيها بمعدلات دخل سنوى عالية جدا كالإمارات (١٧٤٠٠) دولار ، والكويت (١٧٣٩٠) دولارا ، وقطر (١١٦٠٠) دولار . ولهذا فإن معدلات دخل الفرد السنوى فى البلدان المصدرة للمتسللين ، عبر حدود المملكة ، ذات تأثير كبير على أعدادهم .

* يوضح الجدول رقم (٣) مؤشر الاستقرار السياسى فى البلدان المصدرة للمتسللين عبر حدود المملكة ، وهى التى تم إعدادها من قبل الباحث ، بناء على عدد الاضطرابات السياسية فى البلدان المعنية وحجمها إبان السنوات التى تغطيها الدراسة . وتظهر الأرقام فى هذا الخصوص ارتباطا قويا بين درجة الاستقرار السياسى فى هذه البلدان ومعدلات المتسللين منها إلى المملكة العربية السعودية ،

فكلما زادت درجة الاستقرار السياسى انخفضت أعداد المتسللين، كما أن انخفاض درجة الاستقرار السياسى تؤدى فى المقابل إلى ارتفاع أعداد المتسللين، كما هو الحال بالنسبة لليمن والصومال وإريتريا وأثيوبيا والسودان، التى عانت ومازالت، من الحروب الأهلية، والانقلابات، وتوتر العلاقات مع الدول المجاورة، هذا فضلا عن انهيار الأنظمة السياسية فى بعض هذه الدول، وتفكك بعضها الآخر إلى أقاليم متناحرة (الصومال مثلا) وغيرها من الأزمات والاضطرابات السياسية.

* بالنظر إلى نسبة العاملين فى الزراعة فى الجدول رقم (٣) يتبين لنا أن هناك ارتباطا بين ارتفاع نسب العاملين فى الزراعة - فى البلدان المصدرة للمتسللين - وأعداد هؤلاء المتسللين، فالأرقام تظهر ارتفاع هذه النسب فى كل من اليمن والصومال والسودان وأثيوبيا وإريتريا، عنها فى الدول الأخرى التى ترسل أعدادا متدنية من المتسللين، كالكويت وقطر والبحرين والإمارات. هذا مع ملاحظة أن دولا أخرى مثل العراق وسوريا يفد منها أعداد كبيرة من المتسللين، وتتمتع فى الوقت نفسه بنسب متوسطة من العاملين بالزراعة.

* أخيرا فإن الجدول رقم (٣) يوضح معدلات العمر بالنسبة للسكان فى البلدان التى يتدفق منها المتسللون عبر حدود المملكة العربية السعودية. ويلاحظ من هذه الأرقام انخفاض معدل العمر فى الدول الرئيسية التى يتدفق منها المتسللون، كاليمن والصومال والسودان وإريتريا وأثيوبيا. فى حين أن الدول التى تفد منها أعداد أقل من المتسللين كالكويت وقطر وعمان والإمارات والبحرين، يتمتع سكانها بمعدلات عمر مرتفعة. ويلاحظ أن كلا من سوريا والعراق يتمتع

سكانها بمعدلات عمر متوسطة، على الرغم من أنهما من الدول الرئيسية المصدرة للمتسللين.

وهكذا فإن البيانات الواردة فى الجدول رقم (٣) تظهر أن هناك علاقات قوية أحيانا، ومتوسطة أحيانا، بين معدلات أعداد المتسللين عبر حدود المملكة، وعدد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية المختلفة فى بلدان المصدر. ومن ثم فإن مثل هذه العلاقات تؤكد أن هناك دوافع ظاهرة وخفية تؤثر فى حجم تدفق المتسللين ومداه، عبر حدود المملكة فى بلدان المصدر ذاتها، بالإضافة إلى العوامل المتعلقة بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى المملكة العربية السعودية.

٢- المتخلفون:

تواجه بعض الدول مشكلة الزائرين، لأغراض شتى، والذين يتخلفون فى البلد المضيف بعد انتهاء مدة زيارتهم النظامية. وتعانى المملكة العربية السعودية مشكلة مماثلة فيما يتعلق بالحجاج والمعتمرين والزوار، الذين يتخلفون عن مغادرة البلاد بعد انقضاء الحج أو العمرة والزيارة. والمتخلفون فى غالبيتهم من المسلمين الذين خططوا أصلا للإفادة من الفرص المعيشية فى المملكة (المديرية العامة للجوازات، ١٤١٨: ١١). وقد شكلت هذه الفئات عبئا كبيرا على المملكة العربية السعودية دولة ومجتمعا، وأمنا واقتصادا.

بالإضافة إلى أشكال الهجرة غير النظامية التى أشرنا إليها سابقا، تتدفق مئات الألوف من البشر سنويا إلى المملكة العربية السعودية، لأداء فريضة الحج والعمرة وزيارة المسجد النبوى الشريف. وقد عزز السعى إلى أداء فريضتى الحج

والعمرة ، باستمرار ، من فعالية الأثر الاجتماعى والاقتصادى والثقافى للحجاج فى الأراضى المقدسة فى المملكة ، نتيجة لتخلف أعداد كبيرة من هؤلاء عن المغادرة على مر السنين . وبعض هؤلاء الحجاج والمعتمرين لا يعودون إلى بلادهم بعد انتهاء مدة الحج أو العمرة والزيارة . وقد ازدادت أعداد هؤلاء الأشخاص فى المملكة على نحو كبير فى العقود الأخيرة ، وهو الأمر الذى جعل كلا من الحج والعمرة والزيارة يشكل نمطا من الهجرة الدولية غير النظامية بالمفهوم الديموغرافى (دعبلة ، ١٩٨٦: ٩٧) . وبالرغم من أن هذا التدفق البشرى يقتصر أساسا على المدن المقدسة مكة المكرمة والمدينة المنورة ، وجدة بوابة الحرمين الشريفين ، فإنه على ما يبدو أضاف أبعادا عالمية إلى المجتمع المحلى السعودى .

فى الواقع فإن قضية التخلف تشكل مخالفة لقواعد الأخلاق والقانون معا ، فقد تكون مخالفة الأخلاق عملا غير مقصود فى حد ذاته من المتخلفين ، لأن معظمهم لا يدرك ذلك ، ولكن الخطأ القانونى الذى يرتكبه المتخلف والمتستر عليه ، وخطورته الاجتماعية والاقتصادية والأمنية ، تستوجب تحمل التبعات والعقوبات . إن قضية المتخلفين فى المملكة العربية السعودية لا تختلف فى إطارها العام عن المتسللين عبر الحدود السعودية . وتتفاقم المشكلة إذا علمنا أن القدوم إلى العمرة يعد فى حد ذاته مشكلة أخرى ، ربما تكون أكثر تأثيرا من مشكلة القادمين للحج سنويا . فقد ذكرت الإحصاءات الرسمية السعودية أن هناك حوالى ثلاثين ألف زائر يدخلون المملكة يوميا (عكاظ ، ١٤١٩/٧/١٦) . ويعتقد أن معظم هؤلاء يفدون بغرض أداء العمرة وزيارة المسجد النبوى الشريف . ويمكن تقسيم المتخلفين إلى فئتين رئيسيتين :

١- الذين قدموا أساسا بغرض العمل فى المملكة، بموجب تأشيرات عمل رسمية، ولكن هربوا من أعمالهم، واتجهوا للعمل بطرق مخالفة أساسا لنظام العمل والإقامة، من حيث طبيعة العمل والمهارة والكفاءة وجهة العمل والكفيل.

٢- القادمون للحج والعمرة أو الزيارة، ولا يغادرون البلاد بعد انتهاء تأشيراتهم، ومن ثم يعملون بطرق تخالف نظم الإقامة والعمل السعودية.

وقد تسببت هذه الفئات من المهاجرين غير النظاميين، فى التأثير سلبا على مجالات متعددة فى المملكة. فمن الناحية الاقتصادية، تلاشت المنافسة أمام قطاع الأعمال الخاص المتخصص فى الأعمال الصغيرة، كالورش والبناء السكنى وغيرها، أمام مزاحمة المتخلفين الذين يقدمون أسعارا متدنية. كما أن انعدام الأمن والاطمئنان لدى هذه الفئة، نتيجة معرفتهم بعدم نظامية إقامتهم، وعملهم فى البلاد، يدفع بهم إلى اتباع أساليب ملتوية للحصول على المال، كما أن عملية ملاحقة هذه الفئات وإبعادها عن البلاد، تشكل عبئا كبيرا على أجهزة الدولة ماديًا وبشريًا وتنظيميًا. وقد أضاف وجود هذه الفئات المتخلفة عبئا متزايدا على الخدمات التى يتلقاها المواطن، وضغطا على المرافق العامة المختلفة، بالإضافة إلى أن وجود هذه الفئة بالبلاد قد يشكل عنصرا قابلا للانفجار من الناحية السياسية، نظرا لتنافر الجاليات التى يتكون منها المتخلفون، وما يمكن أن يقوم به بعضهم من أعمال تخريبية أو مخلة بأمن البلاد (المحياء وآخرون، ١٤١٧: ٧).

فى الحقيقة، فإن وجود المتخلفين بالمملكة ارتبط، كما ذكرنا، بسهولة القدوم للحج أو العمرة أو الزيارة، ولكن الدافع الرئيسى لقدوم عدد متزايد من

هؤلاء هو محاولة الحصول على عمل فى المملكة ، نتيجة للازدهار الاقتصادى للبلاد ، وتدنى مستوى المعيشة والظروف الاقتصادية المتدهورة فى بلادهم ، كما أن المساعدات التى يتلقاها القادمون الجدد من أبناء جلدتهم المقيمين بالمملكة ، من سهولة الحصول على عمل وسكن ، وتوفير جو الطمأنينة ، والمساندة المادية والمعنوية ، وعدم كفاية الإجراءات الرادعة فى الماضى ، تعد عوامل أخرى أسهمت فى تفاقم مشكلة التخلف والمتخلفين فى المملكة العربية السعودية .

عندما تفاقمت مشكلة المتخلفين فى المملكة فى السنوات الأخيرة ، وظهرت آثارها السلبية المتنامية على الاقتصاد والأمن والمجتمع السعودى ، قامت الجهات السعودية المسئولة باتخاذ الإجراءات المناسبة لمكافحة هذه الظاهرة والتغلب على آثارها ، مستخدمة فى ذلك الأساليب الملائمة ، مع الحفاظ على السياسة الدائمة للمملكة ، المتمثلة فى الترحيب بحجاج بيت الله الحرام والمعتمرين والزائرين ، وتسهيل قيامهم بأداء مناسكهم .

من المظاهر السلبية التى تزامنت مع ظاهرة التخلف والمتخلفين فى المملكة ، ظاهرة التستر التى مارستها فئات من المجتمع السعودى . والتستر يعنى إتاحة الفرصة للعمالة الأجنبية ؛ شرعية وغير شرعية ، لانتهاك الأنظمة والتعليمات الحكومية ، بقصد إتاحة فرصة العمل والكسب غير المشروع للأجانب ، بصرف النظر عن وضعهم القانونى فى البلاد ، فى مقابل بعض الفوائد المالية التى يجنيها المواطن المتستر . وفى هذه الحالة فإن المواطن يتيح للأجنبى استخدام تراخيصه الرسمية ، مظلة للعمل والكسب فى مقابل مادى ، أو قد يكون تبرعا من المواطن للأجنبى عن طيبة وحسن نية ، أو لأسباب أخرى عاطفية كالمصاهرة مثلا (الغرفة

التجارية ينبع، ١٤١٢هـ: ٢٤). والتستر بهذه الصورة هو فعل ضار فى حق الوطن عموما، وتجاوز لحقوق الآخرين والدولة فى آن واحد. وقد أكدت بعض الدراسات على أن أبرز المخاطر الناجمة عن ظاهرة التخلف تتمثل فى:

(أ) المؤثرات الاقتصادية: من خلال الضغط على الفرص المتاحة للعمالة الوطنية.

(ب) المؤثرات الاجتماعية: من خلال تأثير العادات والتقاليد الوافدة، وما يترتب على ذلك من اختلافات فى السلوكيات.

(جـ) تشويه المظاهر الحضارية للمدن السعودية: وذلك من خلال المناطق التى يسكنها المتخلفون، وما تحمله من مظاهر الفقر، والمرض، والمستنقعات، والنفايات والأوبئة.

(د) المخاطر الصحية: حيث ينعدم اهتمام المتخلفين بالنظافة الشخصية والبيئية، مما يسبب انتشار الأوبئة.

(هـ) المخاطر الأمنية: وتكمن فى اتجاه المتخلفين للحصول على المنافع المادية بكافة السبل، واستخدام الحيل، والغش، والسلوكيات الخطرة، مما يسبب مخاطر عديدة على أمن البلاد (المديرية العامة للجوازات، ١٤١٨: ١٢).

تشير بعض الدراسات عن أوضاع العمالة فى المملكة العربية السعودية، بصفة عامة، إلى أن العمالة الوافدة بكافة أشكالها؛ نظامية أو غير نظامية، لم تساعد على تنمية الموارد البشرية المحلية، وإنما عملت على إبعاد قوى العمل المحلية عن الأنشطة الإنتاجية. كما أن المواقف السلبية لدى المواطنين تجاه العمل أدت

إلى توجههم نحو العمل بوصفهم عمالة «مرفَّهة» مما يزيد فى حجم العمالة الأجنبية بكافة أنماطها (سعد الدين، ١٩٨٣: ٣٣١).

تشير دراسات أخرى إلى أن توافر فائض من العمالة الأجنبية الرخيصة فى مناطق مجاورة، ورغبات هذه الفئات فى التوجه نحو بلاد النفط، ومنها المملكة - يشجع أصحاب الوحدات الاستثمارية، التى تستهدف الربح أساسا، على الاعتماد المتزايد على قوة العمل الوافدة، بصرف النظر عن وضعها النظامى، واستبعاد القوى المحلية الأعلى أجرا قدر الإمكان (باعشن، د. ت: ١٢٣). وبعض أصحاب الأعمال السعوديين يفضلون التعامل مع العمالة الأجنبية، لأن هؤلاء الأجانب لا يجرءون فى الغالب على المطالبة بكافة حقوقهم، نظرا لعدم سلامة أوضاعهم النظامية.

فيما يتعلق بالإجراءات الرسمية التى اتخذتها السلطات السعودية لمكافحة ظاهرة التخلف والتسلل عبر الحدود، فإنها ليست بالأمر الجديد. فقد لاحظت السلطات السعودية، منذ زمن بعيد، ضرورة إيجاد تنظيم محدد لإقامة الأجانب على أراضيها، حيث إن وجود الأجانب على أراضى الدولة بدون تنظيم رسمى، يمكن أن يعد نوعا من الفوضى، ويؤدى إلى الإرباك، ويسبب عددا من المشاكل الأمنية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد. وهكذا فقد صدر أول نظام لإقامة الأجانب بالمملكة فى عام ١٣٥٦هـ. وقد نص هذا النظام على ضرورة أن يحصل الأجنبى، الذى يرغب فى الإقامة بالبلاد، على تصريح بذلك من دوائر الشرطة أو الجوازات (الهاجرى، ١٤١٤: ١٦٩). كما أنشئت إدارة الجوازات السعودية لمراقبة الأجانب المتخلفين، وتنظيم أوضاع المقيمين بصفة

نظامية، وغيرها من الأعمال ذات العلاقة.

من جهة أخرى فقد نص نظام العمل والعمال السعودى الصادر فى عام ١٣٨٩هـ على أنه «لا يجوز استقدام الأجانب بقصد العمل أو التصريح لهم بمزاولته لدى الشركات والمؤسسات الخاصة، إلا بعد موافقة وزير العمل والحصول على رخصة عمل، وفقا للنموذج والإجراءات والقواعد التى تقررها وزارة العمل... ومن أهمها أن يكون طالب العمل قد دخل البلاد بطريقة مشروعة ومستوفيا للشروط المنصوص عليها فى نظام الإقامة». (هيئة الخبراء، ١٤١٧: ٢٧).

فى السنوات الأخيرة، وبعد تفاقم مشكلة التخلف والمتخلفين، قامت السلطات السعودية بمنح المتخلفين، وغيرهم ممن دخلوا البلاد بطرق غير مشروعة، مهلة محددة لمغادرة البلاد دون مساءلة، وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٣٠ فى ١/٣/١٤١٥، بشأن قواعد معالجة أوضاع المتخلفين والمخالفين الموجودين بالمملكة (المديرية العامة للجوازات، ١٤١٨: ١٦). وقد تضمن القرار عددا من المواد التى تؤكد على جميع الأجهزة الحكومية والخاصة ضرورة الالتزام بالحصول على تصاريح إقامة وعمل سارية المفعول، لمن يعمل فى هذه الأجهزة من الأجانب. ونص القرار الوزارى على عدم جواز بقاء الحجاج والمعتمرين والزوار، للإقامة أو العمل فى البلاد، بعد انتهاء صلاحيات تأشيراتهم، كذلك حظر إيواء المتخلفين ومعاقبة من يقوم بذلك، أو تشغيلهم أو نقلهم، بالإضافة إلى ترحيل الأجنبى المتخلف على حساب من وجد لديه، وحرمان السعودى من الاستقدام، وتطبيق الغرامة والتشهير والسجن بحقه

(المرجع السابق : ١٧) .

بالفعل فقد غادر مئات الألوف من هذه الفئات البلاد بصورة طوعية فى البداية ، بعد تشديد الضغط عليهم ، ومراقبتهم من قبل السلطات السعودية المختصة . وتعد مدينة جدة المركز الرئيسى لتسفير المتخلفين عبر منافذها البحرية والجوية والبرية (الاقتصادية ، ٩٧/٧/١١) . وقد أظهرت إحصاءات وزارة الداخلية السعودية أنه قد تمت معالجة أوضاع (١,٩٧٠) مليون متخلف ، وبلغ مجموع المغادرين إلى بلدانهم ، من الذين عولجت أوضاعهم ، (٩٢٠) ألفا تقريبا ، ونقلت كفالة (٥٩٣) ألفا ، ومنحت الإقامة لحوالى (١٥٦) ألفا ، حتى ١٤١٩/٥/٣٠هـ (الاقتصادية ، ١٤١٩/٧/٢٣) .

عقب انتهاء مهلة المغادرة التطوعية ، قامت السلطات السعودية المختصة بحملات متتالية ، للمداهمة والقبض على المتخلفين وترحيلهم . وقد بدأت الحملة الوطنية ضد مخالفى نظام الإقامة والعمل بالمملكة بقوة ، مستهدفة ملاحقة هذه الفئات ، ومحاصرة أماكن وجودها ، والتصدى لهذه الظاهرة التى ثبتت آثارها السلبية على الوطن والمواطن من النواحى الأمنية والاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن الضغط الذى تسببه على مرافق الخدمات العامة . وقد ناشدت الحملة المواطنين السعوديين بالتعاون مع الأجهزة الأمنية ، والامتناع عن إيواء أو تشغيل المتخلفين ، والإبلاغ عن أماكن وجودهم . كما نوهت الحملة بالأضرار الأخرى التى تنجم عن قضية التخلف ، مثل الاختلاس والسرقة والسطو وخروج الأموال إلى خارج الوطن . وبالإضافة إلى ما سبق ، أشارت بعض المصادر إلى أن حوالى (٩٠٪) من المتسولين بالمملكة هم من المتخلفين

والمخالفين لقوانين العمل السعودية ، كما قدر أن المتخلفين يحولون حوالى مليار ريال سعودى شهريا إلى بلدانهم (عكاظ ، ١٤١٩/٥/٤) . وتشير السلطات الرسمية السعودية إلى أن بعض المتخلفين تسللوا عبر الحدود ، وأنهم يعملون فى مجالات مختلفة كالبناء ، ويحصلون على العمل بمساعدة أبناء جلدتهم ، كما أن بعضا منهم يعمل فى المزارع (عكاظ ، ١٤١٩/٦/٢١) .

لقد أكدت الحملة الوطنية السعودية ضد المتخلفين ، على توعية المواطن السعودى بالآثار السلبية لهذه الظاهرة وظاهرة التستر معا ، وكذلك توعية الحجاج والمعتمرين والزائرين والمقيمين بما يجب عليهم من حقوق وواجبات تتعلق بمدة بقائهم ومواعيد مغادرتهم (المديرية العامة للجوازات ، ١٤١٨ : ٢٩) . وقد عقدت ثلاثة مؤتمرات رسمية لمديرى الجوازات بمناطق المملكة ، لتطوير العمل فى مكافحة التخلف ، ضمن الاستراتيجية العامة للقضاء على ظاهرة المتخلفين والمخالفين لنظام الإقامة والعمل . وقد انطلقت هذه الحملة من خلال هذه المؤتمرات تحت شعار « معا ضد مخالفى أنظمة الإقامة والعمل » (عكاظ ، ١٤١٩/٣/٢٠) . وفى إطار هذه الإستراتيجية انطلقت حملات مختلفة للتوعية الإعلامية الميدانية فى مختلف مناطق المملكة . ووزعت المنشورات التى تدعو المواطنين إلى التعاون لفرض أنظمة الإقامة على كل شبر من أرض الوطن . كما أن التقنية الحديثة سيجرى استخدامها لرصد المخالفين لأنظمة الإقامة على مستوى المملكة . فى حين أن منشورات أخرى وجهت إلى الحجاج والمعتمرين وغيرهم ، وهى تؤكد على أن الحج والعمرة من أعظم الشعائر الدينية ، وأن اتخاذهما وسيلة لمخالفة الأنظمة يعرض للمساءلة ، كما أن نظام الإقامة يعاقب كل من يتجاوز مدة الإقامة المحددة ، وأشارت هذه المنشورات إلى التحذير من

السجن والغرامة الرادعة ضد المخالفين والمتخلفين (المديرية العامة للجوازات، ١٤١٨). وتجدر الإشارة إلى أن نظام الإقامة السعودى ينص على معاقبة كل من يحصل على - أو يحاول الحصول على - تأشيرات دخول أو إقامة، عن طريق التزوير أو التدليس أو الغش، بعقوبات رادعة طبقا للمادة (٦٠) منه (وزارة الداخلية، ١٣٩٢: ١٦).

لقد أسفرت الحملة الوطنية السعودية لمكافحة المخالفين لنظام الإقامة والعمل، عن القبض على مئات الآلاف من الأجانب وترحيلهم، ما داموا قد أقاموا بالبلاد أو دخلوها بطرق غير نظامية. كما أصدرت الجهات المختصة عددا من القرارات الرادعة والعقوبات، لأعداد كبيرة من المواطنين والمقيمين والمتخلفين، شملت السجن والغرامة والترحيل، وشطب السجلات التجارية وإلغاء التراخيص وتصفية الأعمال (عكاظ، ١/٥/٢٩؛٥/٢٢؛٦/٢٣/٦/١٤١٩هـ). كذلك خصصت الحكومة السعودية مكافآت لمن يقبض على من ينقل المتسللين أو المتخلفين المخالفين فى المملكة، أو يسهم ميدانيا فى القبض عليهم (الشرق الأوسط، ٢١/٧/١٩٩٨).

تحليل العلاقات الارتباطية لمتغيرات الدراسة

من خلال تحليل الخصائص المختلفة للمتسللين عبر حدود المملكة العربية السعودية لوحظ وجود ارتباط بين أعداد هؤلاء المتسللين، وعدد من الخصائص الجغرافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى بلدانهم. وفى المقابل لوحظ فى تحليل العلاقات الارتباطية بين معدلات المتسللين عبر حدود المملكة (V1)، الواردة فى ملحق الدراسة، والمتغيرات الأخرى (V2 - V10)، وهى المتمثلة فى

المساحة الكلية ، وحجم السكان ، ونسبة التحضر ، ونسبة الأمية ونسبة الزيادة السنوية للسكان ، ومعدل الدخل السنوى للفرد ، ومؤشر الاستقرار السياسى ، ونسبة العاملين بالزراعة ومعدلات العمر المتوقعة فى بلدان المصدر - لوحظ فى تحليل هذه العلاقات ، بداية ، وجود تباين كبير بين معدلات المتسللين من البلدان المختلفة ، على نحو واضح ، كما أشرنا إلى ذلك سابقا .

وقد أظهر تحليل العلاقة الارتباطية بين معدلات المتسللين عبر حدود المملكة العربية السعودية (V1) ، ومتغيرات الدراسة الأخرى (V2- V10) النتائج الآتية :

● تبين وجود علاقة ارتباط عكسية قوية جدًا (٠,٨٨٤-) بين معدلات المتسللين عبر حدود المملكة ، ودرجة الاستقرار السياسى فى البلدان المصدرة للهجرة غير النظامية إلى المملكة . فدرجة الاستقرار السياسى تعد دافعا حاسما فى طبيعة الهجرة غير النظامية ومداها ، وفى اتخاذ القرار الفردى أو الجماعى فى هذا المجال .

● هناك علاقة ارتباط عكسية قوية (٠,٧٦٣-) بين معدلات المتسللين ، عبر حدود المملكة ، ومعدل الدخل السنوى للفرد فى بلدان المصدر . أى أنه كلما زادت معدلات الدخل الفردى فى بلدان المصدر ، انخفضت معدلات المتسللين من هذه البلدان عبر حدود المملكة . فالدخل الفردى السنوى يعد من المعايير الاقتصادية المهمة لقياس احتمالات الهجرة غير الشرعية ، خصوصا أنه يتداخل مع عدد من المتغيرات الاقتصادية الأخرى .

● تظهر النتائج علاقة ارتباط عكسية قوية (٠,٧٦٣-) بين معدلات

المتسللين ومعدلات العمر فى بلدان المصدر. ويمكن تفهم هذه العلاقة فى ضوء ارتباطها بالمستويات الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية، التى تتناسب تناسبا طرديا مع ارتفاع معدلات العمر.

● لوحظ وجود علاقة ارتباط طردية قوية (٠,٧١٦) بين معدلات المتسللين ونسبة الأمية فى بلدان المصدر. كما أن ما ينشأ عن هذه العلاقة واضح فى أن أعداد المتسللين تقل كلما انخفضت نسبة الأمية فى بلدان المصدر.

● هناك علاقة ارتباط عكسية قوية (٠,٧١١-) بين معدلات المتسللين ونسبة التحضر (Urbanization) فى بلدان المصدر. فهذه العلاقة العكسية القوية تظهر أن تجارب الهجرة غير الشرعية تتفاوت تبعا لدرجة التحضر أو نسبته، فترتفع موجات هذه الهجرة من البلدان الأقل تحضرا بدرجة ملحوظة.

● توجد علاقة ارتباط طردية متوسطة (٠,٥٥٥) بين معدلات المتسللين ونسبة العاملين فى الزراعة فى دول المصدر. وكما ذكرنا سابقا، فإن النزعة إلى الهجرة غير النظامية ترتبط بعدد من الدوافع والمؤثرات، خصوصا فى ضوء ارتباطها بحجم العمالة فى القطاع الزراعى، نتيجة لمحدودية قدرة هذا القطاع على استيعاب أعداد إضافية من العاملين.

● تبين وجود علاقة طردية متوسطة (٠,٥٠٨) بين معدلات المتسللين وإجمالى السكان فى دول المصدر.

● هناك علاقة طردية متوسطة (٠,٥٤٩) بين معدلات المتسللين ومساحة دول المصدر. وتبين هذه العلاقة أن الهجرة غير النظامية تبدو أكثر احتمالا من الدول ذات المساحات الأكبر، عنها من الدول ذات المساحات الأصغر.

● لوحظ وجود علاقة طردية متدنية (٠,٢٦٥) بين معدلات المتسللين ونسبة الزيادة السكانية السنوية فى دول المصدر. وهو ما يوضح نمطا من العلاقة غير المنتظمة بين الهجرة غير النظامية ونسبة الزيادة السكانية السنوية.

فى ضوء بعض المؤشرات التى أتاحتها بعض الدراسات الجادة عن الهجرة الدولية عموما إلى أوربا، وهى التى تؤكد على دور الفقر، والتدهور الاقتصادى، والبطالة، وعدم الاستقرار السياسى، وتدهور أوضاع حقوق الإنسان، وتزايد أعداد السكان، وتدهور البيئة، وتزايد المخاطر الطبيعية فى نشوء ظاهرة الهجرة غير النظامية (Ghosh, 1995: 121) - أصبح من الممكن استخلاص بعض النتائج العامة لهذه الدراسة.

لقد وفرت النتائج النهائية لتحليل العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة الفرصة، للوصول إلى استنتاجات محددة للعلاقة بين أعداد المتسللين عبر حدود المملكة العربية السعودية، وبقية متغيرات الدراسة. فقد أتاحت البيانات المتوافرة والمعلومات الأخرى، فيما يتعلق بخصائص المتسللين، إمكان استقراء التأثيرات التى تضفيها هذه الخصائص (المتغيرات) على عملية الهجرة غير النظامية عبر حدود المملكة. فقد أظهرت النتائج أن هناك علاقات طردية وعلاقات عكسية قوية بين عدد من هذه المتغيرات، وفى مقدمتها الاستقرار السياسى؛ ومعدل الدخل الفردى السنوى؛ ومعدل العمر المتوقع؛ ونسبة الأمية؛ ونسبة التحضر، فى حين أن هناك علاقات طردية متوسطة بين حجم هذه الهجرة ونسبة العاملين فى القطاع الزراعى؛ وإجمالى عدد السكان. كما أن هناك علاقة طردية متدنية بين أعداد المتسللين عبر حدود المملكة والمساحة الكلية لدول المصدر.

يجب أن لا يغيب عن الأذهان أن من ضمن مشاكل تفسير مثل هذه العلاقات الارتباطية، طبيعة التداخل بين عدد من متغيرات الدراسة ومداها. ويجدر التأكيد على أنه ينبغى عدم فهم هذه الاستنتاجات على أساس أنها تمثل نزعة أو ميلا مؤكدا نحو الهجرة غير النظامية (التسلل عبر الحدود الدولية)، ولكنها محاولة لتفسير طبيعة هذه الهجرة، والتعرف على بعض خصائصها فى مظانها (دول المصدر). وبعد، فإن هذه الاستنتاجات تؤيد إلى حد ما فرضية الدراسة، وهى وجود علاقات ارتباطية بين حجم الهجرة غير النظامية عبر حدود المملكة العربية السعودية (أعداد المتسللين)، وعدد من المتغيرات الجغرافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى دول المصدر.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
مكتب الدول العربية

الخاتمة

أشار كثير من الدراسات إلى تأثير عدد من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والجغرافية والاجتماعية على مدى الهجرة غير النظامية (غير الشرعية أو غير المشروعة) واتجاهاتها من بعض مناطق العالم ودوله المتخلفة، إلى مناطق ودول أخرى غنية أو متطورة. وقد شهدت المملكة العربية السعودية بدرجة ملحوظة، استهدافا متزايدا من الهجرة غير النظامية، متمثلا فى أعداد متزايدة من المتسللين عبر حدودها، أو المتخلفين عن المغادرة بعد انتهاء تصاريح وجودهم النظامى فى البلاد. وقد مثلت الطفرة النفطية، وما أفرزته من مستجدات، وتطورات اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، إيجابية وسلبية، أرضية مؤاتية، لنشوء ظاهرة الهجرة غير النظامية فى المملكة، وتفاقمها فيما بعد. كما مثّل القدوم للحج والعمرة والزيارة عاملا إضافيا فى إتاحة فرص؛ ظاهرة وخفية، أدت إلى ارتفاع منحنى هذه الظاهرة، وتشعب سلبياتها، وتعمق آثارها السلبية، بحيث تجاسرت على المساس بمحظورات المجتمع السعودى، فيما يخص سلوكياته واقتصادياته وأمنه الوطنى.

لقد أظهرت تحليلات العلاقة الارتباطية المختلفة لمتغيرات هذه الدراسة، عددا من المؤشرات التى يمكن أن تسهم فى تفسير منطقى لتدفق الهجرة غير النظامية إلى المملكة العربية السعودية. إن تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى عدد من البلدان الواقعة فى الجوار الجغرافى السعودى، يتيح إلى حد كبير، فرصا ملحوظة لمعرفة أعداد المتسللين والمتخلفين من هذه البلدان فى

المملكة. لقد أظهرت متغيرات الدراسة تأثيرات متباينة، قوية فى معظمها، ومتوسطة فى أقلها، فى تفسير العلاقات الارتباطية الجمعية والمنفردة، لتفاوت أعداد المتسللين إلى المملكة من البلدان الواقعة ضمن هذه الدراسة. ويجب الإشارة إلى أن تفسير تأثيرات متغيرات هذه الدراسة، على أعداد المتسللين عبر حدود المملكة، لا يعنى بالضرورة إخفاء - أو عدم وجود - تأثيرات محتملة لمتغيرات أخرى، قد يصعب حصرها حاليا. وعلى مستوى أعمق، فإن موجات الهجرة غير النظامية إلى المملكة ذات جذور متأصلة فى حالات التخلف وضعف التنمية، وعدم الاستقرار السياسى فى عدد من البلدان المجاورة أو القريبة، كاليمن والعراق والسودان وإريتريا وأثيوبيا والصومال وغيرها.

إن الدلائل تشير إلى أن الدوافع الرئيسية خلف الهجرة غير النظامية إلى المملكة العربية السعودية، معقدة ومتضاربة أحيانا. وكما يبدو، فإن القضية فى مجملها إنما هى تفاعل عنيف بين حزمتين من العوامل الجاذبة والطاردة فى دول المقصد والمصدر، وهى التى تدفع بالمهاجرين غير النظاميين إلى اتخاذ قرار الهجرة فى النهاية. وفى هذا الإطار، فإنه يجب عدم تجاهل الأثر الذى تفرضه طبيعة الحدود الجغرافية السياسية السعودية وطولها على مضاعفات هذه الظاهرة ومداها، كما أن قوة الجذب التى توفرها سوق العمل السعودية لا يمكن إنكارها. ومن ناحية أخرى، فقد أظهرت هذه الدراسة حجم قضية المتخلفين ومداها وتأثيرها، وما تمثله من مظاهر سلبية متعددة، على المجتمع السعودى، وكذلك الجهود المبذولة لمكافحتها.

من المأمول فيه أن دراسات أخرى ستسعى إلى التوصل إلى تحقيق وبحث

أكثر عمقا وشمولا ، للتوصل إلى جميع المتغيرات ، التى يمكن أن تكمن فى طياتها ، بإمكانات أكثر قوة واتساعا ، تسهم فى تفسير أفضل لظاهرة الهجرة غير النظامية إلى المملكة العربية السعودية وفهم كلى لها ؛ هو أمر يتطلب بذل جهود أكبر فى سبيل توفير بيانات تفصيلية وشاملة عن المتسللين والمتخلفين ، مما يجعل الفرصة مؤاتية للباحثين فى هذا المجال .

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
المنظمة العربية للعلوم الإدارية

مصادر البحث

أولا : باللغة العربية :

١- إدارة المساحة العسكرية، (١٤١٨)، «خريطة المملكة العربية السعودية»، الرياض.

٢- الأمم المتحدة، (١٩٩٤)، «المؤتمر الدولى للسكان والتنمية»، برنامج عمل المؤتمر، الشرق الأوسط، العدد: (٥٧٦٥)، ١٠/٩/١٩٩٤.

٣- باعشن، عبد الرحمن على، (د. ت)، العمالة الأجنبية وأثرها الاجتماعى والسياسى على منطقة الخليج العربى، مكتبة مدبولى، القاهرة.

٤- البنك الدولى للإنشاء والتعمير، (١٩٩٧)، الدولة فى عالم متغير، البنك الدولى للإنشاء والتعمير، واشنطن، دى. سى.

٥- بوفير، ليون، ف، وهنرى، س، شرايوك وهارى هندرسون، (د. ت)، «الهجرة الدولية: ماضيها وحاضرها ومستقبلها»، ترجمة فوزى السهاونة، نشرة السكان، الأمم المتحدة، عمان.

٦- التميمى، عبد الملك خلف، (١٩٨٣)، «الآثار السياسية للهجرة الأجنبية»، ندوة العمالة الأجنبية فى أقطار الخليج العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٧- التميمى، عبد الملك خلف، (١٩٨٩)، الاستيطان الأجنبى فى الوطن العربى، مؤسسة الشراع العربى، الكويت.

٨- جلال الدين ، محمد العوض ، (١٩٨٩) ، « الهجرة الدولية : أنماطها واتجاهاتها ومستقبلها وبعض دوافعها وانعكاساتها » ، النشرة السكانية ، العدد (٣٤) ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا .

٩- الجوهرى ، يسرى (١٩٧١) ، مبادئ جغرافية السكان ، دار الطليعة العربى ، بيروت .

١٠- حسون ، تماضر زهرى ، وحسين الرفاعى ، (١٤٠٥) ، « الهجرة وعلاقاتها بالجريمة وانحراف الأحداث » ، المجلة العربية للدراسات الأمنية ، العدد الأول .

١١- الحمد ، عبد اللطيف يوسف ، (١٩٨٦) ، الاعتماد على الذات والعمل العربى المشترك ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الكويت .

١٢- الخريجى ، عبد الله محمد ، ومحمد الجوهرى ، (١٤٠٦) ، علم السكان ، رامتان ، جدة .

١٣- دعبلة ، بشير ، (١٩٨٦) ، « الهجرة أثرها الاجتماعى فى العربية السعودية والكويت » ، النشرة السكانية ، العدد (٢٩) ، اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربى آسيا ، عمان .

١٤- الديب ، محمد محمود ، (١٩٩٥) ، الجغرافيا السياسية : منظور معاصر ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة .

١٥- زايد ، أحمد ، (١٩٩٤) ، الآثار الاجتماعية لانتقال القوى العاملة فى الوطن العربى ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة .

١٦- زكى، رمزى (١٩٩٨)، الاقتصاد السياسى للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، (٢٢٦)، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

١٧- السالم، فيصل، أحمد جمال الظاهر، (د. ت)، العمالة فى دول الخليج العربى، ذات السلاسل، الكويت.

١٨- ستال، تشارلز، (١٩٨٧)، «أسباب الهجرة الدولية فى المنظور السكانى»، النشرة السكانية، العدد (٣٠)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا، عمان.

١٩- سعد الدين، إبراهيم (١٩٨٣)، «آثار العمالة الأجنبية على التنمية وتنمية القوى البشرية المواطنة»، ندوة العمالة الأجنبية فى أقطار الخليج العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٢٠- سلطان، عبد الرحمن، (١٩٩٠)، أضواء على الاستراتيجية السعودية، المؤسسة العربية للشئون الإستراتيجية، لندن.

٢١- سميث، ت، لين، (١٩٧١)، أساسيات علم السكان، ترجمة محمد السيد غلاب وفؤاد اسكندر، المكتب المصرى الحديث، الإسكندرية.

٢٢- شكرى، نازلى، (١٩٨٣)، «ديناميكية الهجرة فى الشرق الأوسط»، السياسية الدولية، العدد (٧٣).

٢٣- الشرنوبى، عبد الرحمن، (١٩٧٨)، جغرافية السكان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

٢٤- الشريف، عبد الرحمن، (١٤١٥) جغرافية المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، الرياض.

٢٥- شنايدر، برتران، (١٩٨٧)، ثورة حفاة الأقدام، منتدى الفكر العربى، عمان.

٢٦- صالح، محمد إبراهيم، (١٩٨٨)، الهجرة إلى كندا: تاريخها وسياساتها ومشكلاتها، مكتبة مصباح، جدة.

٢٧- عبد الجابر، تيسير، (١٩٨٦) الموقف الراهن لتبادل العمالة فى الوطن العربى واحتمالات المستقبل، ندوة: العائدون من حقل النفط، منتدى الفكر العربى، عمان.

٢٨- عبد الرحمن، أسامة، (١٩٨٧)، المثقفون والبحث عن مسار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٢٩- عدوان، أحمد محمد، (١٩٩٠)، جواز السفر عند المسلمين، مجلة العصور، المجلد الخامس، الجزء الثانى، ص: ٣٢١- ٣٢٩.

٣٠- العروى، عبد اللّه، (١٩٩٨)، مفهوم الدولة، المركز الثقافى العربى، بيروت.

٣١- عطا اللّه، سمير، (١٩٩٨)، وسادة سميرة أدامو، الشرق الأوسط، العدد (٧٢٩٣).

٣٢- عشوش، أحمد عبد الحميد، وعمر أبو بكر باخشب، (١٩٩٠)، أحكام الجنسية ومركز الأجانب فى دول مجلس التعاون الخليجى، مؤسسة

شباب الجامعة ، الإسكندرية .

٣٣- غباش ، موزة عبيد ، (١٩٨٦) ، الهجرة الخارجية والتنمية ، دار الكتب الوطنية ، أبو ظبى .

٣٤- الغرفة التجارية والصناعية بينبع ، (١٤١٢) ، التستر ضرره أكثر من نفعه ، الغرفة التجارية والصناعية بينبع ، ينبع .

٣٥- فارغ ، فيليب ، (١٩٨٨) هل تخضع الهجرة للأوضاع النفطية فى منطقة الخليج؟ حالة الكويت ، النشرة السكانية ، العدد (٣٣) ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ، عمان .

٣٦- القباع ، عبد الله سعود ، (١٤٠٩) ، الاستراتيجية الدولية وقضايا الأمن الوطنى فى المملكة العربية السعودية ، مطابع الفرزدق التجارية ، الرياض .

٣٧- القباع ، عبد الله سعود ، (١٤١٣) ، العلاقات السعودية - اليمنية ، مطابع الفرزدق ، الرياض .

٣٨- كاظم ، نجاح ، (١٩٨٨) ، العولمة : تحديات صعبة وفتح آفاق جديدة ، الشرق الأوسط ، العدد (٧٢٧٣) .

٣٩- لونى ، ريبرت أ ، (١٩٨٨) ، مشاكل القوى العاملة فى بلد غنى برأس ماله : حالة العربية السعودية ، النشرة السكانية ، العدد (١٢) ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ، عمان .

٤٠- مجلس القوى العاملة ، (١٤١٦) ، العمالة الوافدة وقضايا الإحلال (السعودة) ، ورقة مقدمة من وزارة الداخلية لندوة العمالة الوطنية المنعقدة فى

غرة رجب/ ١٤١٦، الرياض.

٤١- المحياء، سلمان بن عبد الرحمن، وعلى الدويسان، ونايف الشعلان، (١٤١٧)، العمالة الأجنبية المتخلفة فى المملكة العربية السعودية: المشكلة والآثار والحلول، المعهد الدبلوماسى بوزارة الخارجية، الرياض.

٤٢- المديرية العامة للجوازات، (١٤١٨)، الدليل الإرشادى لمساهمة الوزارات والمصالح الحكومية فى الخطة الإعلامية الخاصة بمكافحة المتخلفين والمخالفين على مدار العام، المديرية العامة للجوازات، الرياض.

٤٣- المديرية العامة للجوازات، (١٤١٩)، منشورات حملة التوعية الوطنية ضد مخالفى نظام الإقامة والعمل، المديرية العامة للجوازات، الرياض.

٤٤- مرسى، محمد عبد العليم، (١٩٩٥)، التربية ومشكلات المجتمع فى دول الخليج العربى، دار الإبداع الثقافى، الرياض.

٤٥- مصطفى، هالة، (١٩٩٨)، العولمة.. دور جديد للدولة المعاصرة، السياسة الدولية، العدد (١٣٤).

٤٦- ناصر، محمود أحمد، (١٤٠٨)، رحلة ثلث قرن فى مسيرة التقدم الحضارى السعودى، مؤسسة الجريسى للتوزيع والإعلان، الرياض.

٤٧- الهاجرى، راشد بن ظافر، (١٤١٤)، جواز السفر السعودى: تاريخ وتطور قطاع الجوازات، دار المداد، الرياض.

٤٨- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، (١٤١٧)، نظام العمل والعمال ولوائحه، مصلحة مطابع الحكومة، الرياض.

٤٩- وزارة التخطيط، (١٤١٥)، خطة التنمية السادسة: ١٤١٥-١٤٢٠هـ، وزارة التخطيط، الرياض.

٥٠- وزارة الداخلية، (١٣٩٢)، نظام الإقامة، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة.

٥١- وزارة الداخلية، (١٤١٠)، الكتاب الإحصائى السنوى، العدد (١٦)، وزارة الداخلية، الرياض.

٥٢- ----، (١٤١١)، «----»، (١٧) ----، ----.

٥٣- ----، (١٤١٢)، «----»، (١٨)، ----، ----.

٥٤- ----، (١٤١٣)، «----»، (١٩)، ----، ----.

٥٥- ----، (١٤١٤)، «----»، (٢٠)، ----، ----.

٥٦- ----، (١٤١٥)، «----»، (٢١)، ----، ----.

٥٧- ----، (١٤١٦)، «----»، (٢٢)، ----، ----.

٥٨- ----، (١٤١٧)، «----»، (٢٣)، ----، ----.

صحف:

٥٩- صحيفة عكاظ، ١٤١٩/٣/٢٠هـ

٦٠- ----، ١٤١٩/٥/١هـ

٦١- ----، ١٤١٩/٥/٤هـ

٦٢- ---- ، ١٤١٩/٥/٢٩هـ

٦٣- ---- ، ١٤١٩/٦/٢١هـ

٦٤- ---- ، ١٤١٩/٦/٢٢هـ

٦٥- ---- ، ١٤١٩/٦/٢٣هـ

٦٦- ---- ، ١٤١٨/٧/٢٤هـ

٦٧- ---- ، ١٤١٩/٧/١٦هـ

٦٨- صحيفة الشرق الأوسط، ١٠/٩/١٩٩٤.

٦٩- ---- ، ٢١/٧/١٩٩٨.

٧٠- ---- ، ٣٠/١٢/١٩٩٨.

٧١- ---- الاقتصادية، ٢٣/٧/١٤١٩.

٧٢- ---- ، ١١/١٠/١٩٩٧.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE RECHERCHES ET D'ETUDES ARABES
مكتب اتحاد الجامعات العربية

باللغة الإنجليزية :

1- Political. Agnew, J., (1995), "The United States And American Hegemony" In P. Taylor (ed), Chichester, "Geography of the Twentieth Century: A Global Analysis", John Wiley & Son England.

2-Blau, Francine D., (1984), "The Use of Transfer Payments Immigrants", Industrial and Labor. Review, V. (37), N. (20). Relations .

3- Bohning, W., R., (1984), "Studies In International labour Migration", Macmillan, London.

4- Bouvier, Leon F. & R. W. Gardener, (1986), "Immigration to the U.S.: The Unfinished Story", Population Bulletin, V. (41), No. 4.,

5- Briks, J., S., & C. A. Sinclair, (1980), "International migration Development in Arab Region", International Labour office, Geneva.

6- Brown, L. & et al, (1996), "State of the World", W.W. Narton & co., New York.

7- Carikci, Emin, (1987), "The Economic Impact of Temporary Manpower In Selected OIC Member Countries", Islamic Development Bank, Jeddah.

8- Carr, Michael, (1987), "Patterns: Process and Change in Human Geography", Macmillan, London.

9- Chaney, Elsa, (1981), "Migrant Workers and National

Boundaries: Basis for Rights and Protections", in P. G. Brown and Henry Shue (eds.)," Boundaries: National Autonomy and its Limits", Rowman & Littlefield, Totowa, New Jersey, pp. 37- 77.

10- Fanz, Fritz, (1975), "The Legal Status of Foreign Workers in the F. R. of Germany", In R. H. Krane (ed.) "Manpower Mobility Across Cultural Boundaries", Brill Leiden, Netherlands.

11- Ghosh, Bimal, (1995), "Movement of People as a Global Challenge and the European Dilemma", in UNESCO, "Non-Military Aspects of International Security, UNESCO Publication, Paris.

12- Groomsman, Jean Baldwin, (1984), "Illegal Migrants and Domestic Employment" Industrial and Labor Relation Review, (37), N. (2).

13- Hernandez, Jose, (1977), "People, Power, and Policy", National press books New Mexico.

14- Hiro, Dilip, (1996), "Dictionary of the Middle East", St. Martin's Press, New York.

15- King, Russell, (1985), "Italian Migration: The Clotting of the Haemorrha", Geograph, V. (70), (2) .

16- McHugh, Kevin E., (1984), "Explaining Migration Intentions and Destination Selection", Professional Geographer, 36 (3), pp. 315- 325.

17- McNally, R., (1997), "World Facts' 7 Maps", R. McNally, Chicago.

18- Meyer, Gunter, (1994), "Labor Migration into the Gulf Region and the Impact of the Latest Gulf War" Applied Geography and Development.

19- Oberhauser, Ann M., (1991), "The International Mobility of Labor: North African Migrant Workers in France", Professional Geographer, 43 (4), pp. 431- 445.

20- Parfit, Michael, (1998), "Human Migration", National Geographic, N. (4), pp. 6 -

21- Roberts, Adam & B.Kingsbury, (eds.), (1994), «United Nations: Divided World: The UN'S Roles in International Relations » Claredon Press, Oxford.

22- Siragedin, F. A., & N. A. Sherbiny, & M. J. Siragedin, (1984), "Saudis in Transition", World Bank, Washington.

23- White, Stephen E., (1980), "A Philosopical Dichotomy in Migration Research", Professional Geographer, 32 (1), pp. 6- 13 .

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE RECHERCHES ET D'ETUDES
المعهد العربي لمؤتمرات الجامعات العربية

الملاحق

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DES RECHERCHES ET DES ETUDES ARABES
مكتب الدراسات العربية

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE RECHERCHES ET D'ETUDES
مكتب الوزراء لشؤون الجامعات العربية

شكل (١) القطاعات الحدودية السعودية

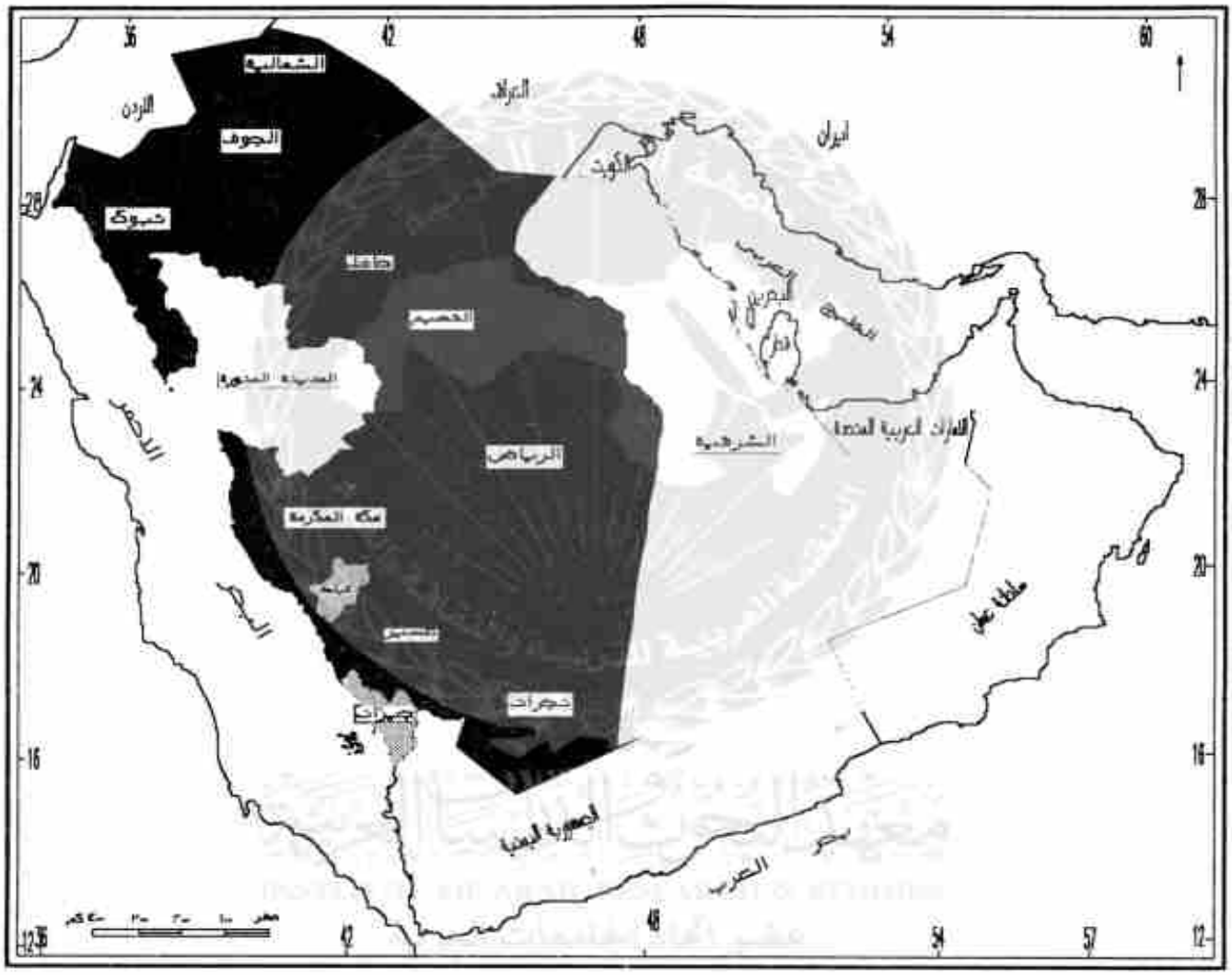

المصدر / المساحة العسكرية ١٤١٨ كارتوجرافى / أشرف يوسف . بواسطة / أوتوكاد ماب

شكل (٢) معدلات التسلل عبر حدود المملكة العربية السعودية

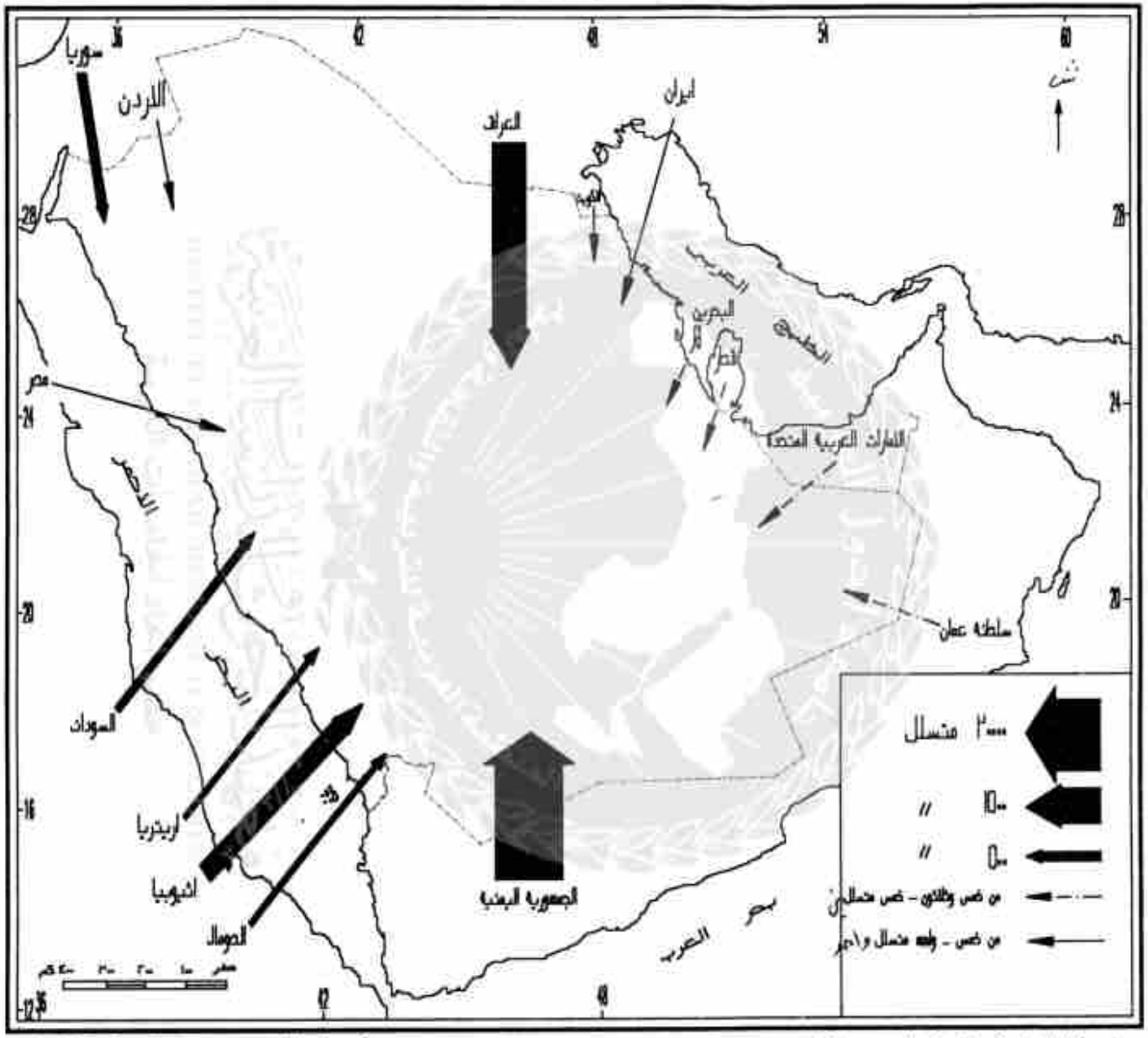

المصدر/ المساحة العسكرية EMI - البيانات من عمل الباحث

كارتوجرافي/اشرف يوسف — برنامج/برنامج اوتوكاد ماب

جدول رقم (١)

مقارنة عدد حوادث التسلل التى قبض فيها حرس الحدود السعودى

على المتسللين فى القطاعات الحدودية المختلفة بين أعوام : ١٤١٠ - ١٤١٧ هـ

موقع القطاع الحدودى	عدد الحوادث	المعدل السنوى للحوادث	النسبة المئوية ٪
١- المنطقة الشرقية	٢٢٦٤	٢٨٣	٤,٨٤٪
٢- الحدود الشمالية	٥١١٠	٦٣٩	١٠,٩٣٪
٣- منطقة الجوف	٨٩٧	١١٢	١,٩٢٪
٤- منطقة تبوك	١٨٢	٢٣	٠,٣٨٪
٥- م . مكة المكرمة	٣٤١	٤٣	٠,٧٢٪
٦- منطقة جازان	٢٢٥٠١	٢٨١٣	٤٨,١٦٪
٧- منطقة عسير	٦١١٨	٧٦٥	١٣,٩٪
٨- منطقة نجران	٩٢٧٣	١١٥٩	١٩,٨٥٪
٩- م . المدينة المنورة	٢٨	٤٣	٠,٠٥٩٪

المصدر : وزارة الداخلية ، الكتاب الإحصائى السنوى ، الأعداد : ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣: (١٤١٠هـ - ١٤١٧ هـ) .

جدول رقم (٢)

أعداد المتسللين وجنسياتهم عبر الحدود السعودية الذين اعتقلوا

من قبل حرس الحدود السعودى بين أعوام : ١٤١٠- ١٤١٧ هـ

الجنسية	السنة : ١٤١٠	١٤١١	١٤١٢	١٤١٣	١٤١٤	١٤١٥	١٤١٦	١٤١٧	المعدل السنوي
١- مجهول	٢٦٥	٣٤٠	٨٦١	١٦٥٩	١٨٦٢	٤٠٦	٣١٧	١٩٥	٧٣٨
٢- يمنى	٦٢٠٧	٨٦٦٧	٢١٧٥٢	٤٥٨١٥	٤٨٦٦٦	٦٤٠٣٤	١٠٠٥٩٨	١٠٨٢٨٨٢	٥٠٥٣٧
٣- سودانى	٣١٧	١٦٦	٣١٤	٣٠٩	٢٥٥	٤١٩	٤٤١	٣٠٢	٣١٥
٤- إريترى	٢٦٩٧	٢٨٩٥	٤٩٣	٣٩٣	١٧٣٠	١٢٥٩	٦٢٤	١٠٨	١٢٧٥
٥- صومالى	٣٦	٩١	٤٥١	١٣٥	٥٤٤	٥٦١	٦٨٥	٦٢٩	٣٩٢
٦- أثيوبى	٦٦	٧٦	٤٥	٢٣٤	٣٢٢	٩٩٧	٢٢٣٩	١٢٨٠	٦٥٧
٧- تنزانى	١٨	٢٥	١١	٦	٦	٣	٠٠	٠٠	١٠
٨- جيبوتى	١١	٩	١	٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣
٩- كينى	٣	٨	١	٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢
١٠- غانى	١	٦	٢	٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢

تابع جدول رقم (٢)

١١- نيجيري	٢	٢	٣	٧	٠٠	٠٠	٠٠	١	٢
١٢- تشادي	٢	٢	١	٦	١	١٠	٣	٠٠	٣
١٣- زامبي	٢	٢	١٢	٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢
١٤- أوغندي	٠٠	٠٠	٥	١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١
١٥- سوري	٧٧٩	٤٨٢	٨٥٥	٤٠٨	٢٤٩	١٦٥	٨٤	٥٨	٣٨٥
١٦- أردني	٣٧	١٨	٢٥	٤٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٦
١٧- عراقي	٣٣	١٦٦	٦٠٦	٦٤٠	١٥٥٩	١٩٤٣	٤٤٩٧	٦١٩٨	١٩٥٥
١٨- مصري	٦	١١	١٢	٢٢	٢٢	٢٤	١٢	٧٧	٢٣
١٩- فلسطيني	٢	٢	٠٠	٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٢٠- إماراتي	٤	٠٠	٠٠	٢٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤
٢١- كويتي	١٥	٣٣	٦	١٨	٤	٢٦	٥	١٣	١٥
٢٢- قطري	٤	١	٣	٢	٠٠	٣	٢٩	٣	٦
٢٣- تركي	١	٠٠	١	٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١
٢٤- أفغانستاني	١	٢	٣٥	٢	٢	٦	٦	١٣	٨
٢٥- باكستاني	١٢	٣٢	٢٣	٣٦	٧١	١٣	١٣	١٧	٢٧
٢٦- هندي	٥	١٥	٣	٦	١٧	٣٢	٣	٢١	١٣
٢٧- إندونيسي	٠٠	١	٠٠	٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٢٨- إيراني	٣	١	٣٩	١	٠٠	٢٦	١	١٢	٩
٢٩- بنغلاديشي	١٥	١٢	١٤	٢٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩
٣٠- ج أفريقي	٢	٥٠	٤٢	٣٥	٧٠	١٣٥	١٠٩	٤	٥٥
٣١- أخرى	٢٩	١٢	١٤	٢٨	٠٠	٠٠	١٨١	١١٧	٤٨

المصدر : وزارة الداخلية ، الكتاب الإحصائي السنوي ، الأعداد : ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣ (١٤١٠- ١٤١٧هـ) .

جدول رقم (٣)

الخصائص الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدول الفئات الرئيسية من المتسللين عبر الحدود السعودية

الدولة	متوسط عدد المهاجرين	المساحة ألف ميل٢	السكان مليون نسمة	نسبة التحضر ٪	نسبة الأمية ٪	نسبة الزيادة السكانية ٪	دخل الفرد سنوياً دولار	مؤشر* الاستقرار السياسي ٪	نسبة العاملين بالزراعة ٪	معدل العمر (سنة)
اليمن	٥٠٥٣٧	٢٠٥	١٥	٣٤	٥٧	٢,٧	٢٦٠	٣٠	٥٨	٥٣
السودان	٣١٥	٩٦٧	٢٧	٣٢	٥٤	٣,٠	٧٥٠	٢٠	٨٠	٥٤
إريتريا	١٢٧٥	٤٥,٣	٣,٥	١٧	٨٠	٣,٦	٥٧٠	٣٠	٥٠	٤٨
الصومال	٣٩٢	٢٤٦	٩,٤	٢٦	٧٦	٢,٩	٥٠٠	٣٠	٧١	٤٩
أثيوبيا	٦٥٧	٤٣٨	٥٦	١٦	٦٥	٢,٩	١٠٠	٤٠	٨٠	٤٩
مصر	٢٣	٣٨٥,٣	٦٢,١	٤٥	٤٩	٣,١	٧٩٠	٧٠	٤٣	٦٣
الكويت	١٥	٦,٩	٢	٩٧	٢١	٢,٨	١٧٣٩٠	٧٠	١	٧٦
قطر	٦	٤,٤	٠,٦٤	٩٢	٢١	١,٩	١١٦٠٠	٨٠	٣	٧٣
إيران	٩	٦٣,٥	٦٧,٥	٦٠	١٨	١,٧	١٩٠٠	٧٠	٣٣	٦٦
سوريا	٣٨٥	٧١,٥	١٦,٢	٥٣	٢٩	٣,٧	١١٢٠	٥٠	٣٤	٦٨
العراق	١٩٥٥	١٦٨	٢٢,٢	٧٥	٤٢	١,٧	١٩٠٠	١٠	٢٢	٦٦
عمان	١	١١٨,٢	٢,٣	٧٦	٤١	٢,٦	٤٨٢٠	١٠٠	٤٨	٧٠
الأردن	١٦	٣٤	٤,٣	٧٢	١٣	٣,٦	١٥١٠	٨٠	٣٢	٧٠
الإمارات	٤	٣٠,٤	٢,٢	٨٤	٢٨	٣,٢	١٧٤٠٠	٩٠	٧	٧٥
البحرين	١	٢٧٠	٠,٦	٩١	١٥	١,٥	٧٨٤٠	٨٠	٥	٧٢

المصادر :

(1) UNESCO, (1997) "PeoPle on Earth".

(2) UNESCO, (1997), "UNESCO Statistical Year Book".

(٣) البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، (١٩٩٧) ، الدولة فى عالم متغير .

(٤) وزارة الداخلية ، الكتاب الإحصائى السنوى ، الأعداد : ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣ (١٤١٠- ١٤١٧هـ) .

• تم حساب مؤشر الاستقرار السياسى من قبل الباحث على مقياس من ١٠٠ درجة شاملاً كافة الاضطرابات السياسية : مصادر بيانات المؤشر : Hiro, 1996; Brown, 1996; Roberts, 1994; Mcnally, 1997 .

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
معهد الدول العربية